HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير للعام 2022 = 4.91

عنوان البحث

دور المصارف في جذب المدخرات وإستثمارها في المشاريع التنموية في اليمن

د. محمد أحمد عمر باعمر[1]

[1] أستاذ مشارك، كلية العلوم الإدارية، جامعة حضرموت، اليمن.

HNSJ، 2022، 3(11); https://doi.org/10.53796/hnsj31117

تاريخ النشر: 2022/11/01م تاريخ القبول: 2022/10/15م

المستخلص

هدفت الدراسة الى تحديد دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتوظيف المدخرات بين القطاعات الإقتصادية في الجمهورية اليمنية ، والتعرف على واقع المدخرات وحجم الودائع في المصارف العاملة ، وتحليل هيكل الودائع المصرفية وتوزيعها في البنوك اليمنية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي ، وتحليل مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الإقتصادية في اليمن ، وإبراز اهم الفرص الإستثمارية المتاحة أمام القطاع المصرفي في اليمن ، وتقديم التوصيات التي من شأنها مساعدة القطاع المصرفي على جذب المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمار .

وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عند تحليل البيانات التي تحتوي على مشكلة الدراسة بإعتبار هذا المنهج الاكثر إستخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والإقتصادية والإجتماعية والذي يتناسب مع هذه الظاهرة موضوع الدراسة ، كما إعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي والإستنباطي والقائم على البحث في الجزئيات الخاصة ومحاولة إستخلاص النتائج العامة ، وكذا منهج المقارنة الذي يتيح التعمق في الدراسات حول هذا الموضوع ودراسة أوجه التشابه والإختلاف بينهما للوصول الى النتائج .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الإستنتاجات أهمها إرتفاع نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 17،0% عام 2012م الى نحو 29،1% عم 2021م بمعدل نمو متوسط بلغ 46،59% ، وهو ما يعكس الميل المتوسط لحجم الودائع وفاعلية المصارف في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي ، وإن نسبة المصارف في تمويل المشاريع الزراعية والسمكية كانت ضئيلة جداً ، فيما إستحوذ القطاع التجاري على النسبة الأكبر في التمويل ، وخلصت الدراسة الى إن لدى القطاع المصرفي العديد من الفرص الإستثمارية في جميع القطاعات الإقتصادية دون إستثناء ، لكن توجد العديد من المعوقات التي تؤدي الى إرتفاع المخاطر التي تواجهها المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في مختلف القطاعات.

وفي ضوء النتائج فقد إقترحت الدراسة عدد من التوصيات منها ضرورة تركيز عمل البنوك على جذب الودائع المحلية والأجنبية وإعادة توجيهها نحو الإستثمار وفي مختلف القطاعات ، وعلى البنوك إستغلال الفرص الإستثمارية المتاحة في القطاعات الحقيقية مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه ، وأن تستغل كافة مواردها بالبحث عن فرص إستثمارية مناسبة .

RESEARCH TITLE

THE ROLE OF BANKS IN ATTRACTING SAVINGS AND INVESTING THEM IN DEVELOPMENT PROJECTS IN YEMEN

Dr. Mohammed Ahmed Omar Baomar [1]

[1] Associate Professor، College of Administrative Sciences، Hadhramout University، Yemen.

HNSJ، 2022، 3(11); https://doi.org/10.53796/hnsj31117

Published at 01/11/2022 **Accepted at 15/10/2021**

Abstract

The study aimed to determine the role of the banking system in mobilizing and employing savings among the economic sectors in the Republic of Yemen، identifying the reality of savings and the volume of deposits in operating banks، analyzing the structure of bank deposits and their distribution in Yemeni banks and their ratio to the gross domestic product، and analyzing the banking sector's contribution to financing development projects in various fields. The economic sectors in Yemen، highlighting the most important investment opportunities available to the banking sector in Yemen، and making recommendations that would help the banking sector attract savings and direct them towards investment.

The study used the descriptive analytical method when analyzing the data that contains the study problem، considering this method is the most widely used in the study of human، economic and social phenomena، which is commensurate with this phenomenon، the subject of the study. ، as well as the comparative approach، which allows in-depth studies on this subject and studies the similarities and differences between them to reach the results.

The study reached a set of conclusions، the most important of which is the increase in the ratio of bank deposits to GDP from about 17.0% in 2012 to about 29.1% in 2021 with an average growth rate of 46.59%، which reflects the average tendency of the size of deposits and the effectiveness of banks in Attracting deposits according to their share of the gross domestic product، and that the proportion of banks in financing agricultural and fisheries projects was very small، while the commercial sector acquired the largest proportion in financing، and the study concluded that the banking sector has many investment opportunities in all economic sectors without exception، but there are Many obstacles that lead to a high risk faced by banks in financing investment projects in various sectors.

In light of the results، the study suggested a number of recommendations، including the need to focus the work of banks on attracting local and foreign deposits and redirecting them towards investment in various sectors. resources to search for suitable investment opportunities.

المقدمة

تعتبر الموارد المالية بمثابة حجر الزاوية والشريان الفعال للتنموي الإقتصادية ، وحتى تتمكن الدولة من تغطية حجم الإستثمار التنموي بشكل دائم ومنتظم ومستمر يتعين عليها أولاً رصد الموارد المالية الكافية لذلك ، ومن هنا يأتي دور المصارف بإعتبارها الاداة الأقدر على تعبئة الموارد المالية نظراً لضعف أداء المؤسسات الأخرى وحداثة تجربتها خصوصاً في البلدان النامية .

ومن خلال المصارف تتدفق الأموال والمدخرات نحو القروض والإستثمارات والتي تمثل الأساس الإئتماني للإقتصاد القومي ، حيث تعمل هذه المصارف في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الإقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المنظمة ، ويختلف هيكل الجهاز المصرفي من دولة لأخرى وفقاً لنظامها الإقتصادي ، ودرجة الحرية التي يتمتع بها في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه ، ومدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه ، وكذلك حاجة الإقتصاد القومي لنوع معين من البنوك .

ويكمن دور الجهاز المصرفي في الإقتصاد في توفير مدخرات الجمهور الى إستثمارات في الآلات والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات ، ولهذا إعتبرت الأنظمة المصرفية من أهم إختراعات الانظمة الحديثة نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه في الوساطة بين أماكن الفائض والعجز في الإقتصاد القومي .

وتعتبر قدرة القطاع المصرفي في جذب المدخرات من العوامل الحاسمة في تنمية الإقتصاد اليمني كونه يقدم الإئتمان للقطاعات الإقتصادية المختلفة ، حيث لا يمكن تقديم تسهيلات إئتمانيه بدون قدرة على حشد المدخرات ، ومن هنا تكمن أهمية التمويل المصرفي في الإقتصاد المحلي في إنه يوفر التمويل المحلي للقطاع الخاص والعام ، ويقلل من الإعتماد على التمويل الخارجي .

واليمن شأنها شأن بقية دول العالم تلعب المصارف اليمنية فيها دوراً مهماً وحيوياً في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد ، إن لم يكن ذلك الدور أكبر لما يعانيه اليمن من شحة في الموارد اللازمة لتمويل التنمية ، وبالتالي تصبح عملية حشد الطاقات المالية للتنمية ذات اهمية قصوى ، ولن يأتي مثل ذلك الدور إلا من خلال إتباع سياسة مالية ناجحة تستطيع من خلالها المصارف تفعيل نشاطها المصرفي وتوظيفها التوظيف الامثل لكي تؤدي الهدف الذي من اجله تم رسم مثل تلك السياسات .

وسيتم في هذه الدراسة تحليل دور المصارف اليمنية في جذب المدخرات وتمويل المشاريع الإستثمارية ، وذلك من خلال مقارنة معدل النمو السنوي للودائع مقارنة بالتسهيلات الإئتمانية ، ومقارنة معدل النمو السنوي للإئتمان مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

مشكلة الدراسة : –

تعاني اليمن مثلها مثل العديد من الدول النامية في إنخفاض مستويات الإنتاجية وإتجاهها التنازلي بالمقارنة لمعظم عناصر الإنتاج الذي يرتبط بدورة بعلاقة سببيه تبادلية مع عدد آخر من العقبات لعل أوضحها ذلك القصور في قدرة الإقتصاد على تكوين المدخرات بما في ذلك قصور القطاع المصرفي وعدم وجود أوعية إدخارية .

كما إن معظم تمويلات المصارف تذهب الى التمويل الخارجي وخاصة عملية إستيراد السلع والخدمات من الخارج ، وهو أمر لا يعزز دور المصارف في التنمية الإقتصادية خصوصاً إذا ما عرفنا إن اليمن بلد نام بحاجة الى مزيد من الإستثمارات وخاصة في مجال البنية التحتية وفي القطاعات الإقتصادية الحقيقية كالصناعة والزراعة والكهرباء والمياه .

وتوجد في اليمن العديد من الفرص الإستثمارية أمام الجهاز المصرفي في القطاعات الإقتصادية المختلفة يمكن للبنوك ان تستعلها في المستقبل بما يؤدي الى توظيف نسبة اعلى من مواردها وتحقيق معدل أعلى للتنمية ، والبحث عن فرص إستثمارية أخرى مناسبة لها ، حيث إن المصارف اليمنية تستطيع إستقطاب رؤوس الاموال من داخل البلد وخارجة ، وتوجيهها نحو المشاريع الإستثمارية إذا ما توافرت العناصر الجاذبة لها .

ومن هنا تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية : كيف يمكن للجهاز المصرفي تعبئة المدخرات ، وما هي آليات توظيف وتخصيص هذه المدخرات بين القطاعات الإقتصادية ، وما هي التحديات التي تقلل من كفاءة الجهاز المصرفي في تحقيق هذا الدور ، وكيف تساهم المصارف اليمنية في تمويل المشاريع الإستثمارية ، وماهي الفرص الإستثمارية المتاحة امام القطاع المصرفي اليمني ، وما هي الحلول والمقترحات التي تسهم في زيادة فعالية دور الجهاز المصرفي في جذب المدخرات وتمويل المشاريع الإستثمارية .

أهمية الدراسة : –

تكمن اهمية الدراسة في إن عملية تجميع وتكوين الإدخار في مختلف أنواع الودائع المصرفية تلعب دوراً كبيراً في توفير الموارد المالية لخدمة أغراض التنمية الإقتصادية ، خاصة إذا كانت التركيبة الهيكلية للودائع المصرفية لصالح الودائع الآجلة ، على إعتبار أنها تشكل مورداً مالياً ثابتاً ومتوسط الأجل مقارنة بالودائع الآجلة التي تأخذ الطابع المتغير وقصير الأجل .

كما تكمن أهمية الدراسة أيضاً من خلال التعرف على دور الجهاز المصرفي في تخصيص وتوظيف المدخرات عن طريق منح الإئتمان لتمويل الإستثمار داخل القطاعات الإقتصادية الداعمة للنمو الإقتصادي ، كما إن الجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط المالي من خلال تعبئة المدخرات في المصارف ، حيث يتسع دورة الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الإقتصادية والإستثمارية .

وتبرز أهمية الدراسة في الجمهورية اليمنية في الدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف اليمنية في جذب الودائع وتوجيهها نحو الإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية وإستغلال الفرص المتاحة في القطاعات الحقيقية التي تخدم عملية التنمية ، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان من خلال هذه الدراسة تقديم مجموعة من الإقتراحات التي تساعد راسمي السياسة النقدية لتعزيز دور الجهاز المصرفي من القيام بتعبئة المدخرات وتوظيفها وإستثمارها لخدمة التنمية الإقتصادية في البلاد .

أهداف الدراسة : – تهدف الدراسة الى :

1 – تحديد دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتوظيف وتخصيص المدخرات بين القطاعات الإقتصادية .

2 – التعرف على واقع المدخرات وحجم الودائع في المصارف العاملة في القطاع المصرفي اليمني .

3 – تحليل هيكل الودائع المصرفية وتوزيعها في البنوك اليمنية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي .

4 – تحليل تطور وتنامي الأصول في البنوك اليمنية .

5 – تحليل مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الإقتصادية في اليمن .

6 – إبراز أهم الفرص الإستثمارية المتاحة امام القطاع المصرفي في اليمن .

7 – تقديم التوصيات التي من شانها مساعدة القطاع المصرفي على جذب المدخرات وإستثمارها في المشاريع التنموية .

فرضيات الدراسة : – تقوم الدراسة بإختبار الفرضيات التالية :

1 – يواجه الجهاز المصرفي اليمني العديد من المعوقات والتحديات التي تنعكس على هيكل الموارد والإستخدامات وتحد من مقدرته على حشد وتعبئة المدخرات وتضعف من كفاءته في تخصيص تلك المدخرات بين القطاعات الإقتصادية مما يجعل دور هذا الجهاز ضعيف في الإستثمار .

2 – دور الجهاز المصرفي اليمني في التنمية الإقتصادية متواضع ، وتتركز تمويلاته على التمويل التجاري القصير الاجل فقط .

3 – إستطاعت المصارف اليمنية ان تسهم الى حد ما في تمويل المشاريع الإستثمارية في مختلف القطاعات الإقتصادية ، وتوزيع المتاح من مواردها النقدية لأغراض التنمية .

4 – لدى القطاع المصرفي اليمني العديد من الفرص الإستثمارية المتاحة في جميع القطاعات الإقتصادية دون إستثناء .

منهج الدراسة : –

لغرض دراسة ومعالجة مشكلة الدراسة من مختلف جوانبها ، وبغية الوصول الى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة ولإختبار صحة الفرضيات ، والوصول الى نتائج مفيدة تحقق أهداف الدراسة ، سنحاول معالجة هذا الموضوع بإتباع المناهج التالية :

1 – المنهج الوصفي التحليلي : – بهدف تحليل البيانات التي تحتوي على مشكلة الدراسة فإن هذا المنهج الأكثر إستخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والإجتماعية والذي يتناسب مع هذه الظاهرة موضوع الدراسة ، كما سيتم إختيار المصادر الثانوية من خلال الحصول على البيانات المنشورة في الدوريات والأبحاث والمراجع المتوفرة ، وما تم نشرة عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية والتقارير الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء عند توصيف وتشخيص دور المصارف اليمنية في جذب المدخرات وتمويل المشاريع الإستثمارية .

2 – المنهج الإستقرائي : – من خلال قراءة البيانات العامة (عموميات) وإستخلاص المعلومات الخاصة (جزئيات) ، كما إعتمد الباحث على المنهج الإستنباطي القائم على البحث في الجزئيات الخاصة ومحاولة إستخلاص النتائج العامة .

3 – منهج المقارنة : – عند مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات المقدمة من جهات أخرى ، كما إن هذا المنهج يتيح للباحث التعمق والدقة في الدراسة من خلال إبراز دور المصارف في تعبئة الموارد وتحويلها الى المجالات الإستثمارية التنموية ، وبيان أوجه التشابه والإختلاف بينهما للوصول الى نتائج ذات صلة بموضوع الدراسة .

4 – المنهج التاريخي : – عند إستعراض المراحل التاريخية لنمو وتطور الودائع والتمويلات المصرفية في المصارف اليمنية للمشاريع التنموية المستندة الى البيانات التاريخية لمتغيرات الدراسة ، حيث يقوم هذا المنهج بإستخلاص حقائق تساعد على فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل .

الدراسات السابقة : –

1 – دراسة فرحان والطوقي 2008م : – [1]

هدفت هذه الدراسة الى دراسة واقع القطاع المصرفي في اليمن خلال الفترة 1997م – 2005م من حيث النشأة والواقع المعاش والمعوقات ، ودراسة التطورات المصرفية وخاصة مسألة إصلاح أوضاع القطاع المصرفي وعلى وجه الخصوص إصلاح أوضاع السياسة النقدية ، ودور المصارف في جذب المدخرات ودورها في تمويل المشاريع الإستثمارية في القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وإستخدمت الدراسة منهج البحث الكمي والوصفي فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها ، وتوصلت الدراسة الى إن البنوك اليمنية لم توظف سوى 28 % من أصولها وهي نسبة متدنية تعكس تواضع دور البنوك اليمنية في التنمية الإقتصادية ، كما إن نسبة 68 % من التمويلات المصرفية ذهبت الى التمويل التجاري خاصة خاصه عملية إستيراد السلع والخدمات من الخارج ، وهو أمر لا يعزز دور المصارف في التنمية الإقتصادية ، وأوصت الدراسة بتفعيل دور السياسة النقدية والإئتمانية بحيث تشجع وتدفع القطاع المصرفي للإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية التي تخدم عملية التنمية ، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة ، هو إن الحدود الزمنية لهذه الدراسة كانت للفترة 1997م – 2005م بينما الحدود الزمنية لدراستنا كانت للفترة من 2011م – 2020م وإستوعبت كافة المستجدات الجديدة لدور المصارف في جذب المدخرات وتمويل المشاريع الإستثمارية حت عام 2022م .

2 – دراسة أرفق محمد مسعد شرهان 2017م : – [2]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم القطاع المصرفي ، وتوضيح اهم مقاييس حجم النشاط المصرفي في البنوك اليمنية ، وكذلك دراسة تطور النشاط المصرفي في البنوك اليمنية خلال الفترة 2000م – 2017م ، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مستندة الى البيانات التاريخية لمتغيرات الدراسة للتعرف على خصائص النشاط المصرفي في اليمن ، وقد خلصت الدراسة الى عدد من الإستنتاجات أهمها هناك تطور في القطاع المصرفي اليمني خلال الفترة 2000م – 2017م من حيث الرأسمال المصرح به ، كما إن إجمالي الموجودات والودائع والتمويلات المصرفية في اليمنية قد تطورت بشكل إيجابي بإستثناء الثلاثة الأعوام الاخيرة من هذه الفترة بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط وضعف الإستثمارات الاجنبية نتيجة للتوترات السياسية والامنية التي شهدتها الساحة اليمنية ، وأوصت الدراسة بالإهتمام المتزايد في جذب الودائع المحلية والأجنبية لما لها من دور في تسيير أعمال البنوك وإعادة نحو الإستثمارات ، وترشيد التمويلات المصرفية نحو الإستثمارات الحقيقة التي تساعد على

---

[1] حسن ثابت فرحان ، عبد اللة علي الطوقي ، واقع القطاع المصرفي وفرص الإستثمار المتاحة امامة ، مجلة الدراسات الإجتماعية ، العدد (27)
يوليو ديسمبر 2008م .

[2] أرفق محمد سعد شرهان ، تطور النشاط المصرفي في البنوك اليمنية خلال الفترة 2000م – 2017م ، مجلة جامعة البيضاء ، المجلد (2) ، العدد (2) أغسطس 2020م .

تحسين لإقتصاد البلاد ، وتكمن الفجوة البحثية بين دراستنا وهذه الدراسة في إن هذه الدراسة ركزت على الجانب المتعلق بدور البنوك في جذب الودائع المصرفية ولم تركز على جانب الإستثمارات ، في حين إن دراستنا ركزت على دور المصارف في جذب المدخرات وتمويل المشاريع الإستثمارية .

3 – دراسة بسيم قائد عبدة العريقي 2009م : – [3]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الوضع الإقتصادي والقطاع المصرفي في اليمن مقارنة بالبنوك الأجنبية ، وتحديد معدل مساهمة البنوك العاملة في اليمن في التنمية الإقتصادية ، وإعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي من خلال قراءة البيانات العامة وإستخلاص المعلومات الخاصة ، كما إعتمد الباحث على المنهج الإستنباطي القائم على البحث في الجزئيات الخاصة ومحاولة إستخلاص النتائج العامة ، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها إن نسبة عالية من النقود المتواجدة في القطاع المصرفي التجاري لا توجه نحو منح القروض أو الإستثمارات المباشرة ، وإنما توجه نحو الإستثمارات غير المباشرة في شكل شهادات إيداع وأذون خزانة لدى البنك المركزي اليمني ، وهو ما يفسر نسبة كفاية الرأسمال العالية للقطاع المصرفي اليمني في نهاية عام 2005م والتي بلغت حوالي 12% الى إنخفاض الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الذي يصل الى حوالي 20 % فقط ، وإرتفاع نسبة النقد المتداول الى إجمالي العرض النقدي الذي يصل الى حوالي 32 % ، وأوصت الدراسة بإنشاء السوق المالية في اليمن كمطلب أساسي لجذب الإستثمار وجذب السيولة المرتفعة في السوق وتوظيفها في المجالات الإستثمارية المختلفة ، وتتميز دراستنا عن هذه الدراسة في إن هذه الدراسة ركزت على دور البنوك في التنمية الإقتصادية بشكل عام بمختلف جوانبها من حيث دفع حركة الإنتاج والتنمية في البلاد ، وخلق فرص العمل والحد من البطالة ، كما إن هذا القطاع (البنك المركزي) أداة الحكومة لتنفيذ السياسة النقدية والمالية التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية ، بينما تميزت دراستنا بتركيزها على تحليل مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الإقتصادية في اليمن .

4 – دراسة عبد اللة علي عبد اللة الطوقي ، 2014م : – [4]

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أساليب تمويل الإستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية لمعرفة ما تم إنجازه من المشاريع التنموية ، والتعرف على المخاطر التي تواجه عمل التمويل في المصارف الإسلامية ، ومحاولة تقديم الحلول للتخفيف من المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية في عملية التمويل ، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يركز على إستخدام مصادر المعلومات والبيانات من المصادر الرسمية ، وتحليل تلك المعلومات والبيانات لما تم تحقيقه ، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها إن المصارف الإسلامية ما تزال يعتمد على آلية المرابحة في تمويل المشاريع الإستثمارية وهو يعد خللاً في توظيف أموال المصارف ، حيث تستحوذ هذه الآلية على نسبة 70 % من إجمالي موارد المصارف ، وإن أسلوب المضاربة والمشاركة والسلم والإستصناع والتأجير التمويلي من الآليات الهامة في عملية الإستثمار وسيكون لها دوراً فاعلاً في عملية الإنتاج من السلع والخدمات إيجاد فرص عمل للشباب ، وإن تمويل الإستثمارات عن طريق آلية المضاربة والمشاركة ما

---

[3] بسيم قائد عبدة العريقي ، أداء البنوك العاملة في اليمن ودورها في التنمية الإقتصادية ، كلية التجارة ، جامعة تعز ، 2009م .

[4] عبد اللة علي عبداللة الطوقي ، أساليب تمويل الإستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية (المخاطر والحلول والمقترحات) ، مجلة الناصر ، العدد الرابع ، يوليو – ديسمبر 2014م .

يزال ضعيفاً بحكم إن مخاطرها مرتفعة ، وأوصت الدراسة بالتوسع التدريجي في تمويل المشاريع عن طريق المضاربة والسلام والإستصناع والتأجير التمويلي والحد من إستخدام آلية المرابحة ، والتوسع من إنشاء شركات جديدة تساهم المصارف في رؤوس أموالها عن طريق الأسهم ، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو إن هذه الدراسة قامت بدراسة أساليب تمويل الإستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية ، بينما تناولت دراستنا دور الجهاز المصرفي بشقية التجاري والإسلامي في توظيف المدخرات وتمويل المشاريع الإستثمارية .

5 – دراسة سعد عبدالله أحمد قاسم : – [5]

هدفت الدراسة الى تحليل دور البنوك الإسلامية في جذب المدخرات وإستثمارها في اليمن ، والوقوف على هيكل المدخرات في الجمهورية اليمنية ، ودور البنوك اليمنية في إستثمار المدخرات ، ودراسة أهم العوامل المؤثرة على جذب وتوظيف المدخرات ، وإقتراح رؤية مستقبلية إستراتيجية لجذب وتوظيف المدخرات ، وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في القوائم المالية والتقارير الدورية للبنوك الإسلامية ، وقد توصلت الدراسة الى إن البنوك الإسلامية اليمنية كان لها دوراً ريادياً في قدرتها على تعبئة المدخرات تفوق البنوك التقليدية اليمنية ، وإنها تمكنت الى حد ما من توجيه المدخرات وتوجيهها التوجيه الأمثل في المجالات الإقتصادية المختلفة بواسطة عدد من الصيغ الإسلامية ، وأوصت الدراسة بالبحث عن جميع الطرق والوسائل لتجميع وتعبئة المدخرات وفق أساليب تجعل الناس أكثر إطمأناً على مدخراتهم وإنهم يتحملون مخاطر النشاط الإستثماري فقط ، وإقترحت الدراسة إنشاء صناديق إستثمار متخصصة تمكنها من الإحتفاظ بالموارد المالية لفترة أطول ، وتتمثل الفجوة البحثية بين دراستنا وهذه الدراسة في غن هذه الدراسة قامت بدراسة دور المصارف الإسلامية في جذب المدخرات وإستثمارها وكانت حدودها الزمنية للفترة 2000م – 2010م ، بينما تميزت دراستنا بدراسة دور المصارف اليمنية بشقيها الاسلامي والتجاري في جذب المدخرات وتمويل المشاريع الإستثمارية والحدود الزمنية لدراستنا الفترة 2012م – 2021م ، وإستوعبت دراستنا كافة المستجدات الجديدة في موضوع الدراسة حتى ديسمبر 2021م .

المبحث الأول :– دور القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات وإستثمارها في القطاعات الإقتصادية : –

1 – 1 : دور القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات : –

1 – 1 – 1 : أساليب تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي : –

1 – 1 – 1 – 1 : أساليب تعبئة المدخرات في المصارف التجارية : – تقوم المصارف التجارية بتعبئة وتنمية المدخرات (الموارد المالية) معتمدة في ذلك على قوة وثقة المتعاملين بها من جانب ، وعلى مجموعة من الأساليب التي يكون لها تأثير في السوق الإدخاري ، وذلك بإعتبارها أكبر وسيط بين المدخرين والمستثمرين ، خاصة في الدول النامية ، ويمكن تخليص أهم الأساليب المعتمدة في تعبئة المدخرات في المصارف التجارية فيما يلي : [6]

1 – تعتمد المصارف التجارية في تعبئة المدخرات على إعطاء فوائد نظير الإيداع ، وذلك بقصد الوصول الى

---

[5] سعد عبد الله أحمد قاسم ، دور المصارف الإسلامية في جذب المدخرات وإستثمارها في اليمن ، الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا ، 2011م .

[6] دغار رشدي ، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007م ، ص147

وحدات فوائض الموارد المالية ، والإستفادة منها في تنفيذ مشروعاتها لتحقيق أهدافها .

2 – تقوم المصارف التجارية بتقديم أساليب إغرائية في جذب المدخرات من مختلف مصادرها كتقديم مزايا جديدة كتعديل في أسعار الفائدة الكفيل بإستقطاب فئات جديدة من المتعاملين ، إستخدام نظم إيداع مثل الميزة التأمينية للودائع ، أو بتغيير القيمة الشرائية للنقود .

3 – تحسين وتطوير مستوى الخدمات المصرفية في المصارف التجارية مثل فتح الحساب الجاري أو فتح حسابات التوفير وغيرها

4 – تعمل المصارف التجارية على نشر العادة المصرفية وزيادة الوعي المصرفي المؤدي الى تسهيل مهمتها في تعبئة المدخرات وتنميتها ، والدليل على اهمية نشر الثقافة المصرفية والوعي بفنونها هي إستخدام الشيكات في الدول الغربية المتطورة في تنفيذ أكثر من 85 % من المعاملات المالية والتجارية .

1 –1 – 1 – 2 : أساليب تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية : – تقوم العلاقة بين المساهمين (أصحاب حقوق الملكية) المدخرين في المصارف على أساس عقد الشركة ، بحيث إن كل مساهم او شريك يتحمل نتيجة النشاط التجاري (ربحاً أم خساره) بحسب حصبة أو نصيبة في رأس المال ، اما الموارد المالية الخارجية التي تتم تعبئتها فإن العلاقة تختلف بحسب طبيعة العلاقة المصرفية في كل من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية ، وذلك كما يلي : [7]

1 – الودائع الجارية : – تعتبر الودائع الجارية في كل من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية قرض مضمون يستوجب الرد عند الطلب ، وتتم تعبئة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية بناءاً على درجة تمكنها من إقناع الافراد على الإيداع ، وذلك بالإعتماد الدعاية والإشهار في نشر الوعي الإدخاري .

2 – الودائع الإدخارية : – نجحت المصارف الإسلامية في تعبئة الودائع الإدخارية ، وذلك من خلال تقديمها مزايا إيجابية للمودعين (المدخرين) تشجيعاً لهم على الإيداع والإدخار ، مثل منح القروض الحسنة وبعض الخدمات الإجتماعية كالحج ، وتتميز هذه القروض من قبل المصارف الإسلامية بحرية السحب في أي وقت .

3 – الودائع الإستثمارية : – هي العمود الفقري الإجمالي للموارد المالية في المصارف الإسلامية ، ويتم تعبئتها بناءاً على عقد المضاربة حيث صاحب الوديعة الإستثمارية هو صاحب المال ، والمصرف الإسلامي هو صاحب العمل (المضارب) وتقوم المصارف الإسلامية بأداء الخدمات الأخرى ، وتقوم بدور فاعل في جذب المدخرات وفق عدد من الوسائل ومنها التوعية والإرشاد ، قبول الودائع ، ويتم النشاط الإستثماري في المصارف الإسلامية وفق الصيغ الإسلامية نذكر منها المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والإستصناع . [7]

1 – 1– 2 : قنوات وادوات تعبئة المدخرات : –

1 – 1– 2 – 1 : قنوات تعبئة المدخرات : – تتميز المدخرات بشل عام والمدخرات العائلية بتنوع مجالاتها بما يعني إن إستقطابها وتعبئتها سيحتاج الى قنوات واوعية متخصصة لها من الوسائل والادوات بما يمكنها من معرفة

---

[7] أبو إدريس ، عبد الباقي عمر ، دور الجهاز المصرفي في إستقطاب الموارد المالية للتنمية ، دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة القراءان الكريم والعلوم الإسلامية ، السودان ، 2008م ، ص71

[7] بشير أنفال ، النور عنقرة ، الوسائل الإسلامية لجذب المدخرات في القطاع المصرفي ، دراسة تطبيقية على السودان ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الإسلامية العليا ، جامعة القراءان الكريم والعلوم الإسلامية ، السودان ، 2003م ، ص 56

إحتياجات ورغبات ودوافع العائلات وقدراتهم المالية وتطلعاته المستقبلية ، وتتم تعبئة المدخرات عبر عدة فنوات منها البنوك التجارية ، بنوك الإستثمار ، البنوك الإستهلاكية ، مؤسسات التمويل ، صناديق الإستثمار ، السوق المالية ، صناديق التوفير البريدية . [8]

1 – 1 – 2 – 2 : أدوات تعبئة المدخرات : – تستخدم المصارف التجارية والمصارف الإسلامية العديد من الأدوات في تعبئة المدخرات ، منها الودائع الثابتة ، ودائع التوفير ، شهادات الإستثمار العام ، هذا فضلاً عن ادوات التعبئة لدى شركات التأمين (المتمثلة في وثائق التأمين على الأشخاص الفردية والجماعية) وأدوات التعبئة لدى صناديق توفير البريد ، وأدوات التعبئة والتوظيف في السوق العالمية (الأسهم ، السندات ، المشتقات المالية) . [8]

1 – 2 : دور القطاع المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الإقتصادية : – تعتبر المصارف أداة لتجميع المدخرات وتقديمها لمن يستخدمونها لزيادة الرأسمال الحقيقي داخل الدولة ، وتأخذ مدخرات الأفراد التي توضع بالمصارف المكونة للجهاز المصرفي أشكالاً عدة ، وتتفاوت درجة سيولتها طبقاً لنوع الإيداع ، وتلعب المصارف دوراً هاماً في خلق الإئتمان ، وتتعدد أنواع الإئتمان حسب الغرض والمصدر والضمان والقطاع المستفيد والأجل ، ويقوم الإئتمان بوظائف أساسية في المجتمع الرأسمالي من أهمها تيسير التصريف وتوزيع الموارد ، وتركيز رؤوس الأموال ، بينما نجد إن اهم وظائفه في الإقتصاد الإشتراكي هي مساهمته في توزيع الموارد ، إستخدامه كأداة للرقابة على مشروعات خطة التنمية الإقتصادية . [9]

1 – 2 – 1 : علاقة الإئتمان بالإدخار : – يرتكز الإئتمان على الإدخار وتجميع الأموال ، حيث يمكن إستخدامها إستخداماً إقتصادياً بدلاً من إكتنازها ، أو المخاطرة بها في مشروعات غير قانونية ، وعلى ذلك تجد الأموال طريقها الى المصارف يتم إستخدامها بطرية فعالة في تنمية الثروة القومية ، ورفع مستوى المعيشة ، وخلق فرص عمل جديدة ، وتعتبر المصارف أداة لتجميع المدخرات وتقديمها لمن يستخدمونها ، ويرى البعض إن عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ثابتة تعتبر عملية إكتناز لها آثارها الإنكماشية لان هذه الودائع الثابتة لا تؤدي الى توليد الدخل ، ومن ثم فإن عملية الإستثمار تقتضي تحويل جزء من الودائع الثابتة الى ودائع تحت الطلب ، وتعمل المصارف جاهدة على زيادة ودائعها حتى تزيد من قدرتها على منح القروض ، مما يؤدي الى زيادة أرباحها . [10]

1 – 2 – 2 : علاقة الإئتمان بالإستثمار : – يعرف الإستثمار في قطاع الإنتاج بالإستثمار المباشر ، والإستثمار في قطاع الخدمات بالإستثمار غير المباشر ، ويتأثر الإستثمار بعدد من العوامل من اهمها مستوى معدل الأرباح السائدة ، إتجاه تغير الدخل القومي ، الإختراعات الجديدة ، الطاقة الإنتاجية القائمة ، زيادة

---

[8] مصطفى إبراهيم محمد ، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية ، دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأمريكية المفتوحة ، القاهرة ، 2006م ، ص 35

[8] البراري شعبان محمد غسلام ، بورصة الأوراق المالية من منظار إسلامي ، دراسة تحليلية نقدية ، دار الفكر ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2001م ، ص 161

[9] خضير فائق إبراهيم محمد ، الإئتمان المصرفي وعلاقته بالإدخار والإستثمار ، مجلة المدير العربي ، العدد(94) مصر ، 1986م ، ص88

[10] خضير فاروق إبراهيم محمد ، المرجع نفسة . ص 95

الإستهلاك ، نشاط سوق الأوراق المالية، الكفاية الحدية لرأس المال، ويعتبر معدل العائد المتوقع من الإستثمار من اهم المعايير المستخدمة عند تمويل المشروعات الإستثمارية في المجتمعات الرأسمالية، في حين إن إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة يعد من اهم المعايير اللازمة لتمويل المشروعات الإستثمارية في المجتمع الإشتراكي. [11]

وبناءاً على ما سبق يمكن القول إنه إذا كان الإدخار يمثل عرض النقود ، والإستثمار يمثل الطلب على النقود ، فإن الإئتمان هو الاداة التي تعمل إلتقاء عرض النقود (الإدخار) بالطلب عليها (الإستثمار) .

1 – 3 : هيكل القطاع المصرفي اليمني وتطور النشاط المصرفي في المصارف اليمنية : –

1 – 3 – 1 : التوزيع الوظيفي والجغرافي للمصارف اليمنية : – يتكون الهيكل المصرفي في اليمن من البنوك التجارية والإسلامية التي تبلغ عددها سبعه عشر(17) بنكاً ، منها أربعة بنوك إسلامية حتى عام 2021م ، وبلغت محلات الصرافة المرخص لها من البنك المركزي ثمانمائة وخمسة (805) محل صرافة حتى نهاية عام 2021م ، ويتسم السوق المصرفي في اليمن بتركزه ، حيث تمتلك أربعة بنوك حوالي 59 % من إجمالي عدد فروع البنوك ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (1 – 1) يوضح عدد فروع البنوك التجارية والإسلامية في اليمن حتى 31 / 12 / 2021م

الرقم	البنك	عدد الفروع	% إلى إجمالي الفروع
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	44	% 35،3
2	بنك التسليف التعاوني الزراعي	51	% 15،6
3	بنك اليمن الدولي	23	% 7،0
4	بنك اليمن والكويت	13	% 4،0
5	البنك التجاري اليمني	14	% 4،3
6	البنك الاهلي اليمني	27	% 8،3
7	البنك العربي المحدود	8	% 2،4
8	يونايتد بنك ليمتد	3	% 0،9
9	مصرف الرافدين	1	% 0،3
10	بنك اليمن والخليج	2	% 0،6
11	بنك قطر الوطني	1	% 0،6
12	البنك الإسلامي اليمني	6	% 1،8
13	بنك التضامن الإسلامي	20	% 6،1
14	بنك سبأ الإسلامي	16	% 4،9
15	مصرف اليمن البحرين الشامل	9	% 2،8
16	بنك الأمل للتمويل الأصغر	18	% 5،5
17	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	71	% 21،7
	الإجمالي	327	% 100،00

المصدر : البنك المركزي اليمني ، نشرة التطورات المصرفية في 31 / 12 / 2021م

[11] الأسرج حسين عبد المطلب حسين ، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الإدخار في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، مصر ، 2001م ، ص41

وعلى المستوى الجغرافي تستحوذ خمس محافظات على 74 % من إجمالي عدد فروع البنوك العاملة في اليمن ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (2 – 1) يوضح توزيع فروع البنوك التجارية والإسلامية على المحافظات حتى 31 / 12 / 2021م

الرقم	المحافظة	عدد الفروع	% من إجمالي عدد الفروع
1	الأمانة	95	% 29،05
2	صنعاء	3	% 0،09
3	تعز	39	% 11،92
4	عدن	40	% 12،23
5	الحديدة	34	% 10،40
6	إب	22	% 6،73
7	ذمار	10	% 3،14
8	البيضاء	7	% 2،14
9	صعدة	2	% 0،61
10	حجة	8	% 2،44
11	المحويت	2	% 0،61
12	حضرموت	33	% 10،09
13	أبين	4	% 1،22
14	لحج	4	% 1،22
15	الضالع	3	% 0،92
16	الجوف	1	% 0،31
17	مأرب	2	% 0،61
18	شبوة	5	% 1،53
19	ريمة	0	0
20	عمران	6	% 1،83
21	المهرة	4	% 1،22
22	سقطرى	3	% 0،92
	الإجمالي	327	% 100،00

المصدر : البنك المركزي ، نشرة التطورات المصرفية في 2021/12/31م

ويعيش حوالي 70،8 % من سكان اليمن في المناطق الريفية ، بينما التغطية الجغرافية لفروع البنوك تقتصر على المناطق الحضرية ، وهذا يعكس محدودية الإنتشار الجغرافي للبنوك في اليمن ، وفي نفس الوقت يضعف فرص التعامل مع الجهاز المصرفي.

1 – 3 – 2 : هيكل الودائع المصرفية في البنوك اليمنية : – يمكن التعرف على هيكل الودائع المصرفية في البنوك اليمنية من خلال الجدول التالي :

جدول (3 – 1) يوضح هيكل البنوك اليمنية (%) للفترة من 2021م – 2021م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2010م	2021م
إجمالي الودائع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ودائع بالعملات الأجنبية	42،4	39،2	38،5	37،1	35،6	35،1	34،6	32،8	32،1	31،3
ودائع تحت الطلب	12،0	12،9	11،8	12،1	18،9	19،4	19،9	20،2	20،8	21،5
ودائع لأجل وإدخارية	42،9	45،1	46،4	48،0	41،6	41،2	40،5	40،4	39،7	39،1
ودائع أخرى	2،6	2،8	3،3	2،9	3،8	3،9	4،2	4،6	4،8	4،9

المصدر : البنك المركزي اليمني ، نشرة البنك المركزي اليمني بتاريخ 2021/12/31م

نلاحظ من الجدول السابق إن الودائع بالعملات الأجنبية قد إنخفضت من 42،4 % عام 2012م الى 31،3 % عام 2021م ، ويرجع ذلك الى ضعف ثقة المودعين في القطاع المصرفي وخشيتهم من تعرض البنوك للمخاطر [12] ، وعزز من مخاوف المودعين الإجراءات الإحترازية المؤقتة التي قيدت سحب الودائع بالعملات الأجنبية منذ عام 2015م ، وفي الوقت الراهن تعزف البنوك عن قبول الودائع بالعملات الاجنبية بسبب الصعوبات التي تواجهها في نقل العملات الأجنبية المتراكمة لديها لحساباتها في البنوك خارج اليمن .

كما يتضح من الجدول عن نسبة الودائع لأجل والودائع الإدخارية الى إجمالي ودائع البنوك التجارية والإسلامية إنخفضت من 42،9 % عام 2012م الى 39،1 % عام 2021م بسبب صعوبة الوضع المالي للمودعين أفراداً ومؤسسات ، وفي المقابل إرتفعت نسبة الودائع تحت الطلب من 12 % عام 2012م الى 21،5 % عام 2021م ، وهذا يضعف دور القطاع المصرفي في منح الإئتمان متوسط وطويل المدى ودعم النمو الإقتصادي .

1 – 3 – 3 : هيكل الإئتمان المصرفي في البنوك اليمنية : – يمكن تحديد هيكل الإئتمان المصرفي في البنوك اليمنية من خلال الجدول التالي :

جدول (4 – 1) يوضح هيكل قروض وسلفيات البنوك اليمنية حسب القطاع (%)

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
الحكومة	58،5	66،8	68،6	69،8	74،7	75،3	75،8	77،9	78،4	78،6
المؤسسات العامة	2،2	1،5	1،7	1،9	1،1	1،3	1،2	0،9	0،7	0،1
القطاع الخاص	39،3	31،7	29،6	28،4	24،3	23،7	23،5	23،1	22،6	22،4

المصدر : البنك المركزي اليمني ، نشرة البنك المركزي اليمني الصادرة في 2021/12/31م

يلاحظ من الجدول عن إجمالي قروض وسلفيات البنوك اليمنية التجارية والإسلامية قد نمت في المتوسط خلال الفترة 2012م – 2016م بحوالي 17،3 % لكنها إنخفضت بحوالي 8،2 % في المتوسط خلال الفترة 2017م – 2021م ، ويعتبر الإئتمان المقدم الى القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والخدماتية أكثر كفاءة من الإئتمان المقدم للموازنة العامة للدولة الذي يتجه في الغالب لصالح النفقات الإستهلاكية ، مع ذلك يظهر من خلال الجدول (4 – 1) إن البنوك التجارية والإسلامية وجهت معظم قروضها نحو الإئتمان الحكومي قصير الأجل (أذون خزانة

[12] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، المستجدات الإقتصادية والإجتماعية في اليمن ، العدد (17) ، أغسطس 2021م ، ص 2

، سندات صكوك إسلامية) الذي زاحم الإستثمارات الخاصة لأنها تفتقر الى البيئة الإستثمارية المواتية .

ويتضح من الجدول (4 – 1) تراجع حصة القطاع الخاص من إجمالي قروض البنوك التجارية والإسلامية من 39،3 % عام 2012م الى 22،4 % ، ويرجع ذلك الى تدهور مناخ الإستثمار وبيئة الاعمال ، وهذا يعكس تراجع دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية وتوليد فرص العمل .

وقد ظلت الحكومة تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي البنوك التجارية والإسلامية والتي وصلت ذروتها في عام 2021م الى 78،6 % ، وهذا يعني إن البنوك تفضل توظيف أصولها في شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية والصكوك الإسلامية (لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة) لأنها تتمتع بدرجة أمان عالية وعوائد مجزية ، ويمكن تحويلها الى نقود بسرعة .

لقد شكلت قروض البنوك التجارية والإسلامية المقدمة للحكومة 45،7 % من إجمالي أصول البنوك و59 % من إجمالي ودائع البنوك عام 2021م ، والجزء الأكبر من هذه القروض في شكل أذون الخزانة (التي تعتبر كاملة السيولة وفقاً للقانون) ، ومع ذلك فإن شحة السيولة لدى البنك المركزي ربما تصعب تسييل البنوك لإذون الخزانة في الوقت الراهن .

1 – 3 – 4 : أداء وسلامة القطاع المصرفي اليمني : – لا شك إن الإنكماش الإقتصادي وتآكل القوة الشرائية للعملة يؤثر على أداء وسلامة القطاع المصرفي ، ومع ذلك فإن أصول البنوك التجارية والإسلامية لم تنخفض سوى ب1،5 مرة فقط عام 2021م . [13]

جدول (5 –1) يوضح هيكل البنوك التجارية والإسلامية لعام 2021م

الرقم	أصول البنوك التجارية والإسلامية	النسبة
1	قروض حكومية	% 46
2	الأصول الخارجية	% 18
3	سلفيات القطاع الخاص	% 15
4	أرصدة لدى البنك المركزي	% 13
5	أخرى	% 7
6	نقد محلي في الخزينة	% 1
الإجمالي		% 100

المصدر : البنك المركزي اليمني ، نشرة البنك المركزي اليمني في 2021/12/31م

يتبين من الجدول (5 – 1) إن 18 % من إجمالي أصول البنوك التجارية والإسلامية موجودة في شكل أصول خارجية خالية من المخاطر ، و59 % في شكل أوراق مالية حكومية وأرصدة لدى البنك المركزي الذي بات يشكو هو الآخر من أزمة سيولة نقدية ، إضافة الى عدم رغبة هذه البنوك في إستخدام إحتياطياتها الخارجية ، من جانب آخر نلاحظ ضعف دور الجهاز المصرفي في الوساطة المالية ، حيث لم يتجاوز الإئتمان للقطاع الخاص 15 % من إجمالي أصول البنوك في عام 2021م **1 – 4 : الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي في اليمن** – :

[13] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، المستجدات الإقتصادية والإجتماعية ، المرجع نفسة ، ص 3

1 – 4 – 1 : الصعوبات المستجدة : – توجد عدد من الصعوبات المستجدة لدى الجهاز المصرفي اليمني أبرزها :

1 – ظهور أزمة سيولة حادة في المصارف التجارية والإسلامية منذ عام 2016م لأسباب عديدة أبرزها ما يلي : (14)

- زيادة السحب من الودائع البنكية ، لذلك وضعت البنوك سقوف على سحب الودائع ، وهذا ولد حالة من الهلع لدى رجال الأعمال وبالذات مستوردي الطاقة الشمسية والوقود الذين فضلوا سحب ودائعهم وتخزين السيولة خارج البنوك .
- إن 95 % من أصول المصارف التجارية والإسلامية محفوظة في شكل أرصدة (ودائع وإحتياطي قانوني) لدى البنك المركزي ، ومستثمرة في شكل أوراق مالية حكومية ، ولكن شحة السيولة لدى البنك المركزي يصعب إستخذام البنوك لتلك السيولة .
- عدم قدرة المصارف اليمنية على خدمة عملائها في الإعتمادات المستندية والحوالات الخارجية ، ولذلك أصبح رجال الأعمال يحصلون على العملة المحلية من السوق ، ثم يقومون بشراء النقد الأجنبي وإجراء صفقاتهم التجارية عبر شركات الصرافة ، مما وسع التعاملات النقدية خارج البنوك .
- عزوف البنوك عن قبول الودائع بالعملات الأجنبية ، وهذا ساهم في إبقاء السيولة النقدية بالعملات الاجنبية خارج البنوك .
- إنخفاض سرعة تداول النقود من 3،8 % عام 2012م الى 1،1 % عام 2021م بسبب إنكماش النشاط الإقتصادي والإستثماري ، وبالتالي تراجع مستويات الدخل و وتأثر وضع السيولة في الإقتصاد .

2 – ضعف ثقة المودعين في المصارف بسبب :

- تقييد سحب الودائع بالعملات الاجنبية من المصارف ، مما أثر على ثقة المودعين ، وساهم في تسرب النقد خارج البنوك .
- سقف ضمان الودائع المصرفية لا يغطي سوى إثنين مليون ريال لكل مودع في كل مصرف ، وهذا ليس كافي لتطمين كبار المودعين على الإحتفاظ بنقودهم في المصارف بسبب مخاوفهم من تعرض المصارف للمخاطر .
- أثناء الازمات والصراعات يرتفع معدل سحب الودائع المصرفية ، وكذلك تتدهور الموارد العامة ، ويتم اللجوء الى الإصدار النقدي الجديد ، ولذلك يزيد النقد في التداول خارج المصارف .
- إرتفاع نسبة القروض المصنفة (متعثرة) الى 38 % من %جمالي سلفيات البنوك للقطاع الخاص ، وهذا يؤثر سلباً على وضع السيولة في المصارف .

1 – 4 – 2 : الصعوبات المزمنة : – تواجه المصارف اليمنية صعوبات مزمنة تتمثل في الآتي : –

1 – إنخفاض القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من المصارف التجارية والإسلامية ، والتي شكلت 11 % من إجمالي إستثمارات القطاع الخاص ، وكذلك لا تتجاوز القروض المصرفية للواردات 8،5 % من

(14) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، المستجدات الإقتصادية والإجتماعية في اليمن ، العدد الثامن ، أكتوبر 2015م ، ص 3

إجمالي قيمة الواردات ، وهذا يوضح ضعف إعتماد القطاع الخاص على الإئتمان المصرفي ، وبالتالي ضعف العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الخاص .

2 – حوالي 70،8 % من السكان يعيشون في المناطق الريفية ، بينما التغطية الجغرافية لفروع المصارف محدودة وتقتصر على المناطق الحضرية ، كما إنها متركزة حيث تستحوذ خمس محافظات على حوالي 74 % من إجمالي فروع البنوك العاملة في اليمن.

3 – إنتشار ظاهرة الدولره المستترة (الخفية) ، حيث تفيد مشاهدات الواقع بوجود ظاهرة نقدية مصرفية تتمثل في التحول نحو الإحتفاظ بالمدخرات من العملة المحلية الى العملات الأجنبية بسبب تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية ، ويتم الإحتفاظ بتلك المدخرات ليس في القطاع المصرفي وإنما خارج ، وهذا يمثل تسرباً عن دورة النقود ، وبالتالي يزيد من حدة ازمة السيولة للنقد الأجنبي .

المبحث الثاني : دور المصارف اليمنية في جذب المدخرات وإستثمارها في المشاريع التنموية : –

2 – 1 : دور القطاع المصرفي اليمني في جذب المدخرات : –

تعاني المصارف في اليمن من عدم قدرتها على جذب نظراً إنخفاض مستوى الدخول لدى المواطنين ، فضلاً عن ضعف الوعي المصرفي لديهم ، ورغم ذلك فقد تمكنت المصارف من جذب المدخرات من مختلف شرائح المجتمع ، ويتضح ذلك من خلال تطور وتنامي الأصول والودائع لدى المصارف التجارية . [15]

جدول (1– 2) يوضح تطور وتنامي الأصول في المصارف التجارية والإسلامية للفترة (2012م – 2021م) بالمليار ريال

الرقم	البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
1	بنك التضامن الإسلامي	145،6	156،9	175،2	191،1	212،3	235،8	255،1	281،8	313،6	348،3
2	بنك اليمن الدولي	84،2	87،7	93،3	100،7	109،5	113،7	123،9	135،5	147،9	161،3
3	البنك الاهلي اليمني	79،6	84،2	89،5	95،6	100،4	104،3	111،5	114،8	121،7	126،8
4	بنك سبأ الإسلامي	71،1	79،3	88،8	100،4	103،5	96،2	81،4	112،5	113،6	114،1
5	البنك اليمني للإنشاء	69،8	72،5	75،9	81،1	87،4	93،5	100،6	102،5	105،9	107،4
6	البنك	42،5	46،7	48،5	50،8	55،4	60،7	63،2	69،6	71،3	72،9

[15] حسين ثابت فرحان ، عبد اللة علي الطوقي ، واقع الإستثمار المصرفي وفرص الإستثمار المتاحة له ، مجلة الدراسات الإجتماعية ، العدد (27) يوليو ديسمبر 2008م ، صنعاء .

	التجاري اليمني										
7	بنك اليمن والكويت	39،9	41،7	43،6	45،8	47،7	48،9	52،3	53،6	55،4	55،9
8	البنك الوطني للإستثمار	31،2	33،1	34،5	37،8	38،2	21،3	14،5	12،6	11،1	10،8
9	البنك الإسلامي اليمني	26،5	28،4	28،1	28،8	30،5	30،8	31،6	32،2	32،8	33،5
10	مصرف اليمن البحرين	21،6	23،1	23،8	24،2	23،2	22،8	24،9	25،6	24،5	25،3
11	بنك اليمن والخليج	19،1	18،6	17،7	19،2	20،6	13،8	11،10	10،7	16،8	23،5
الإجمالي		631،1	672،2	718،9	775،5	816،7	839،8	870،1	951،4	1014،6	1079،8

المصدر : البنك المركزي اليمني ، نشرة التطورات المصرفية بتاريخ 2020/12/31م

2 – 1 – 1 : – تطور الأصول : – من الجدول (1 – 2) يتبين إن المصارف المحلية تمكنت من تفعيل نشاطها المصرفي ، لذا فقد تزايدت أصولها من سنة لأخرى ، حيث يبلغ إجمالي الأصول للمصارف المحلية في عام 2012م (631،1) مليار ريال ، فيما بلغ إجمالي قيمة الأصول المحلية في عام 2021م (1079،8) مليار ريال ، بزيادة قدرها (448،7) مليار ريال عن عام 2012م بنسبة زيادة قدرها (71 %) ، وهذا المؤشر يعكس لنا تزايد نشاط القطاع المصرفي من سنة لأخرى .

ويتضح من الجدول (1 – 2) إن بنك التضامن الإسلامي يأتي في المرتبة الأولى ، حيث تزايدت أصول البنك من (145،6) مليار ريال عام 2012م الى (348،3) مليار ريال عام 2021م ، بزيادة قدرها (202،71) مليار ريال ، بنسبة زيادة قدرها 139 % ، ويعكس هذا المؤشر زيادة نشاط البنك وتنامي أصوله .

ويأتي في المرتبة الثانية بنك اليمن الدولي ، حيث تزايدت أصول البنك من (84،2) مليار عام 2012م الى (161،3) مليار ريال عام 2021م ، بزيادة قدرها (77،1) مليار ريال ، بنسبة زيادة بلغت 92 % .

ويأتي في المرتبة الثالثة البنك الاهلي اليمني ، حيث تزايدت أصول البنك من (79،6) مليار ريال عام 2012م الى (126،8) مليار ريال عام 2021م ، بزيادة مقدارها (47،2) مليار ريال ، بنسبة زيادة مقدارها 59 % .

كما تطورت الأصول في بقية البنوك من سنة لأخرى ، وتعكس هذه المؤشرات إن هناك تطورات في النشاط المصرفي لتلك البنوك ، إلا إنه حدث تراجع وإنخفاض للأصول في بعض السنوات في البنك الإسلامي اليمني والبنك الوطني للإستثمار وبنك اليمن والخليج .

كما تطورت وتنامت الأصول في المصارف العربية والأجنبية ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (2 – 2) جدول يوضح تطور الأصول في المصارف العربية والأجنبية (مليار ريال)

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
البنك العربي	153،1	158،4	161،8	168،4	188،9	199،7	213،3	241،8	289،8	305،6
بنك إندوسويس	76،7	81،7	90،5	97،4	86،6	77،7	72،6	65،8	59،5	53،4
مصرف الرافدين	9،4	10،7	13،2	16،9	18،1	24،3	29،5	33،3	34،9	36،8
يونايتد بنك	5،1	7،8	9،4	11،5	11،8	16،6	19،1	21،5	23،4	25،8
الإجمالي	244،3	258،6	274،9	194،2	305،4	318،3	334،5	362،4	407،6	421،6

المصدر : البنك المركزي اليمني ، نشرة البنك المركزي اليمني في 2021/12/31م

يتبين من الجدول (2 – 2) بأن المصارف العربية والاجنبية حققت إرتفاعاً في الأصول من سنة لأخرى ، حيث بلغ إجمالي قيمة الأصول في عام 2012م (244،3) مليار ريال ، فيما بلغ إجمالي قيمة الأصول في عام 2021م (421،6) مليار ريال ، بزيادة قدرها (177،3) مليار ريال ، بنسبة زيادة مقدارها 73 % ، ويتضح من الجدول (2 – 2) أيضاً إن البنك العربي يأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة الأصول ، حيث إرتفعت أصول البنك من (153،1) مليار عام 2012م الى (305،6) عام 2021م .

2 – 1 – 2 : تطور الودائع : – سيتم توضيح حجم الودائع المصرفية في النشاط الإقتصادي من خلال مؤشرين هما نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي ، ومرونة نمو الودائع المصرفية (معدل النمو في الودائع / معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) بوصفهما مؤشرين تعبر عن درجة نمو الودائع المصرفية إستجابة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، سيتم في إطار ذلك توضيح التطور الكمي في الودائع المصرفية من خلال معدل النمو السنوي ، فضلاً عن توزيعها النسبي بين المصارف التقليدية والإسلامية .

جدول (3 –2) يوضح الودائع المصرفية ومعدل نموها السنوي ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2012م الى 2021م (مليار ريال)

السنوات	الودائع	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	الودائع / الناتج المحلي الإجمالي	مرونة نمو الودائع المصرفية
2012م	637876،2	11،6	3646557	17،5	0،44
2013م	850967،9	33،4	4495179	18،9	1،44
2014م	1050717،5	23،5	5099905	20،6	1،75
2015م	1232375،0	17،3	6072915	20،3	0،91
2016م	1342132،7	8،9	5772915	23،2	1،81–
2017م	1518322،0	13،1	6786814	22،4	0،75
2018م	1348129،4	11،2–	6644660	20،3	5،33
2019م	1795437،3	33،2	6875253	26،1	9،57
2020م	2217424،6	23،5	7701277	28،8	1،96
2021م	2225701،6	0،4	7701277	29،1	–

المصدر : البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي لعام 2021م

2 – 1 – 2 – 1 : – حجم الودائع وتطورها : – إتجهت نسبة ودائع القطاع المصرفي الى الناتج المحلي الإجمالي نحو الإرتفاع خلال الفترة 2012م – 2021م بشكل عام على الرغم من إنها كانت تنخفض في بعض السنوات ، فقد إرتفعت نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 17،5 % عام 2012م الى 29،1 % عام 2021م ، وبمعدل نمو متوسط بلغ 46،59 % وتأرجحت مرونة نموها بين 0،44 و9،57 ، وإرتفعت نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي من 20،30 % عام 2015م الى 29،10 % عام 2021م ، وبمعدل نمو سنوي بلغ 16،28 % على الرغم من إن معدل نموها السنوي كان سالباً في عام 2018م (– 11،2) .

وهذه النسب والمعدلات تعكس الميل المتوسط لحجم الودائع وفاعلية المصارف في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يمثل مؤشراً مهماً في قياس قوة المصارف وإستراتيجيتها في تحفيز الطلب للودائع المصرفية .

والملاحظ من الجدول (3 – 2) إن درجة مرونة نمو الودائع بلغت اعلى قيمة لها في عام 2019م بنحو 9،57 % ، ويعود هذا الإرتفاع الى زيادة رأس المال والإحتياطيات للمصارف ، والملاحظ أيضاً إن مرونة نمو الودائع المصرفية إنخفضت الى 8،9 % في عام 2016م بسبب الحرب خلال هذا العام .

كما يشير الجدول (3 – 2) الى إن حجم الودائع المصرفية إرتفع من 637،8 مليار ريال عام 2012م الى 2225،7 مليار ريال عام 2021م أي إنها تضاعفت حوالي أربع مرات خلال الفترة 2012م – 2015م .

وفي الجدول ذاته بلغ معدل النمو السنوي للودائع المصرفية ووصل ذروته في عام 2013م بنو 33،4 % وكان سالباً في عام 2018م ، وبلغ أدنى معدل إيجابي في عام 2021م بنحو 0،4 % ، وعلى ما يبدو فإن التراجع في معدل نمو الودائع في القطاع المصرفي اليمني كان هذا العام يعود الى عدد من العوامل أهمها التراجع الحاد في أسعار النفط ، وضعف الإستثمارات الأجنبية ، وهبوط سعر صرف العملة الوطنية .

2 – 1– 2 – 2 :– توزيع الودائع المصرفية بين المصارف : –

يمكن توزيع الودائع بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية من خلال معدل النمو السنوي ، وتوزيع مساهمة المصارف اليمنية في إجمالي الودائع في القطاع المصرفي خلال الفترة 2012م – 2021م من خلال الجدول التالي :

جدول (4 –2) يوضح الودائع المصرفية ومعدل نموها السنوي للمصارف اليمنية

خلال الفترة (2012م – 2021م) بالمليون ريال

	المصارف التجارية				المصارف الإسلامية		
السنوات	الودائع	نسبة من القطاع المصرفي	معدل النمو	الودائع	نسبة من القطاع المصرفي	معدل النمو
2012م	225309،8	39،00	23،33	155287،5	27،00	33،72
2013م	260738،1	41،00	15،72	189091،0	30،00	21،76
2014م	405115،1	48،00	55،37	239816،7	28،00	26،83

2015م	552555،3	53،00	36،39	2927747	28،00	22،08
2016م	650244،6	53،00	17،68	352789،7	29،00	20،50
2017م	732458،6	55،00	12،64	425926،3	32،00	20،73
2018م	887941،9	58،00	21،23	486602،7	32،00	14،25
2019م	518948،8	61،00	8،11-	457739،5	34،00	5،93-
2020م	1075013،2	60،00	31،75	561082،5	31،00	22،58
2021م	1325204،3	60،00	23،27	690451،6	31،00	23،06

البنك المركزي اليمني ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة

يتضح من الجدول (2 – 4) إن المصارف التجارية تساهم بنحو 50 % من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي خلال الفترة من 2012م – 2021م ، وبالمقابل أسهمت المصارف الإسلامية بنحو 27 % في الفترة ذاتها .

ويشير الجدول (2 – 4) الى إن حجم الودائع في المصارف التجارية إرتفعت من 225،3 % مليار عام 2012م الى 1325،2 % مليار عام 2021م ، أي إنه تضاعف ست مرات بين عامي 2012م و2021م ، كما إرتفعت نسبة المصارف في الودائع ذاتها الى إجمالي القطاع المصرفي اليمني للفترة ذاتها تدريجياً من 39 % عام 201م الى 60 % عام 2021م ، وبالمقابل إرتفع معدل نمو الودائع في المصارف التجارية من 23،33 % عام 2012م الى 31،75 % عام 2020م .

ومن الجدول نلاحظ تراجع معدل نمو الودائع في عام 2017م الى ادنى مستوياته 12،64 % عن الاعوام السابقة ، كما بلغ المعدل السنوي للودائع المصرفية إذ بلغ ذروته 55،37 % عام 2014م ، وبالمقابل حدث تراجع سلبي في معدل نمو الودائع المصرفية في عام 2019م الى – 8،11 % ، ويدل ذلك على زيادة سحب الودائع من قبل المودعين .

ويشير الجدول (2 – 4) إن حجم الودائع في المصارف الإسلامية إرتفعت من 155،2 مليار ريال عام 2012م الى 690،5 مليار دولار عام 2021م ، أي إنها تضاعفت 4،5 مرة خلال الفترة 2012م – 2021م ، وإتجهت نسبة ودائع المصارف الإسلامية الى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي اليمني نحو الإرتفاع خلال الفترة ذاتها بشكل عام بصورة مستقرة من 27 % عام 2012م الى 31 % عام 2021م ، وبالمقابل حدث تراجع إيجابي في معدل نمو الودائع بلغ 23،06 % في عام 2021م ، ومع ذلك تبين وجود تباين في معدل النمو السنوي في الودائع في المصارف ذاتها ، إذ بلغت ذروتها 33،72 % عام 2012م ، وكان معدل الودائع سالباً في عام 2019م .

2 -2 : - دور المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في الجمهورية اليمنية : -

لقد إستطاعت المصارف اليمنية ان تسهم الى حد ما في تمويل المشاريع الإستثمارية في مختلف القطاعات الإقتصادية ، حيث قامت بتمويل العديد من المشاريع التنموية ، لا سيما المصارف الإسلامية التي تمتلك العديد من الآليات مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم ، فهي تعمل على توزيع المتاح من الموارد النقدية لأغراض التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وقد بلغت الإستثمارات في هذه القطاعات مبلغ وقدرة (755995،61) مليون

ريال للفترة من 2012م – 2021م .

جدول (5 – 2) يوضح القطاع المصرفي في تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الإقتصادية للفترة 2012م – 2021م (مليون ريال)

القطاعات	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م	الإجمالي	الأهمية النسبية
القطاع الزراعي والسمكي	916،95	1205،82	1115،61	1466،20	2388،75	3035،25	170،85	1066،65	3279،30	5815،35	20460،73	2،7
القطاع الصناعي	1195،56	1171،45	1213،30	1313،20	1429،4،55	1726،95	2626،2،85	2135،28	4380،1،41	46388،55	139502،11	18،5
قطاع البناء والتشييد	2850،77	2601،25	3555،46	3711،10	3997،50	4053،15	8644،35	13309،95	1825،50	72538،05	117087،08	15،5
القطاع التجاري	4287،53	3511،5،66	2992،0،80	3151،0،11	3404،9،40	4797،7،50	6087،6،30	7949،2،35	11162،42	144553،65	478945،70	63،3
الإجمالي	9250،81	4009،4،18	3580،5،16	3800،0،61	5473،0،20	5679،2،85	9595،3،35	9600،4،32	60068،63	269295،50	755995،61	100

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني للفترة من 2011م – 2020م

2 – 2 – 1 : – مساهمة المصارف في تمويل قطاع الزراعة والأسماك : –

يكشف لنا الجدول (5 – 2) إن المصارف ساهمت في تمويل المشاريع التنموية في القطاع الزراعي ، وتزايد هذا التمويل من سنة لأخرى حيث بلغ هذا التمويل في عام 2012م ، (916،95) مليون ريال ، إرتفع في عام 2013م الى (1205،82) مليون ريال ، كما حقق إرتفاعاً في عام 2015م حيث وصل الى (1466،20) مليون ريال ، وواصل إرتفاعه في عام 2016م الى (2388،75) مليون ريال ، وفي عام 2017م (3035،25) مليون ريال ، لتصل مساهمة المصارف في تمويل المشارع الإستثمارية في القطاع الزراعي والسمكي الى (5815،35) مليون ريال عام 2021م .

وبلغت إجمالي مساهمة المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في القطاع الزراعي خلال الفترة 2012م – 2021م (20460،73) مليون ريال ، وتعكس لنا هذه المؤشرات بأن المصارف ساهمت في تمويل المشاريع في قطاع الزراعة والأسماك ولكن بنسبة ضئيلة ، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع سوى بنسبة (2،7 %) من إجمالي تمويل المصارف للقطاعات للمشاريع الإستثمارية .

2 – 2 – 2 : – مساهمة المصارف في تمويل القطاع الصناعي : –

يتضح من الجدول (5 – 2) إن المصارف ساهمت في تمويل المشاريع التنموية في القطاع الصناعي ، تزايد هذا التمويل من سنة لأخرى ، حيث بلغ في عام 2012م (1195،56) مليون ريال ، وإرتفع في عام 2015م الى (1313،20) مليون ريال ، وفي عام 2016م (14294،55) مليون ريال ، وإرتفع في عام 2017م الى (1726،95) مليون ريال ، ووصل في عام 2020م الى (43801،41) مليون ريال ، وإرتفع في عام 2021م الى (46388،55) مليون ريال .

وبلغ إجمالي مساهمة المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في القطاع الصناعي خلال الفترة 2012م – 2021 م (139502،10) مليون ريال ، وتعكس لنا مؤشرات القطاع الصناعي بأن هذا القطاع ساهم بصورة فاعلة في تمويل المشاريع التنموية ، حيث بلغت مساهمته (18،5 %) من إجمالي تمويل المصارف للقطاعات الإقتصادية .

2 – 2 – 3 : – مساهمة المصارف في تمويل قطاع البناء والتشييد : –

يبين لنا الجدول (2 – 5) إن المصارف ساهمت في تمويل المشاريع التنموية في قطاع البناء والتشييد ، وتزايد هذا التمويل من سنة لأخرى ، حيث بلغ التمويل في عام 2012م (2850،77) مليون ريال ، وإرتفع في عام 2014م الى (3555،46) مليون ريال ، كما حقق إرتفاعاً في عام 2017م بلغ (4053،15) مليون ريال ، وواصل إرتفاعه عام 2018م الى (8644،35) مليون ريال ، وفي عام 2019م بلغ (13309،95) مليون ريال ، ليصل في عام 2021م الى (72537،05) مليون ريال .

وبلغ إجمالي مساهمة المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في قطاع البناء والتشييد خلال الفترة 2012م – 2021م (117087،08) مليون ريال ، وتعكس لنا هذه المؤشرات بأن قطاع البناء والتشييد كانت مساهمته في تمويل المشاريع التنموية ، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع سوى بنسبة (15،5 %) من إجمالي القطاعات الإقتصادية .

2 – 2 – 4 : – مساهمة المصارف في تمويل القطاع التجاري : –

يوضح الجدول (5 – 2) إن المصارف ساهمت في تمويل التجارة بصورة كبيرة ، وتزايد هذا التمويل من سنة لأخرى ، حيث بلغ التمويل في عام 2012م (4287،53) مليون ريال ، وإرتفع في عام 2013م الى (35115،66) مليون ريال ، وحقق إرتفاعاً في عام 2017م بلغ (47977،50) مليون ريال ، ثم الى (60876،30) مليون ريال عام 2018م ، و(79492،32) عام 2019م ، ليصل عام 2021م الى (144553،65) مليون ريال .

وبلغ إجمالي مساهمة المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في القطاع التجاري خلال الفترة 2012م – 2021م (478945،70) مليون ريال ، وتعكس لنا هذه المؤشرات بأن القطاع التجاري إستحوذ على معظم مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع التنموية ، حيث ساهم بنسبة (63،3 %) من إجمالي مساهمة القطاعات في تمويل المشاريع التنموية .

ويتضح من ذلك إن المصارف تسعى الى الإستثمار في الاجل القصير ، الذي يوفر لها الربح السريع في مقابل مخاطر أقل ، وفي الواقع عن هذا المؤشر يدل بوضوح على تواضع الدور التنموي للمصارف نظراً لمحدودية تمويلها للقطاع الحقيقي .

المبحث الثالث : – الفرص الإستثمارية أمام القطاع المصرفي اليمني : –

3 – 1 الفرص المتاحة في القطاع لزراعي والسمكي : –

3 – 1– 1 الفرص المتاحة في القطاع الزراعي : –

لا يزال القطاع الزراعي يشكل دعامة أساسية من دعامة الإقتصاد القومي ، إذ يشكل نسبة 12 % من حجم

الناتج المحلي الإجمالي ، إلا إن نسبة التمويل التي تذهب إلية من القطاع المصرفي لا تشكل سوى 1،7 % من حجم التمويل المصرفي ، وهي نسبة متواضعة بالقياس الى حجم هذا القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي . [16]

وهناك العديد من الفرص الإستثمارية أمام المصارف في القطاع الزراعي أهمها :- [17]

1 – الإستثمار في إستصلاح الأراضي الزراعية ، يمتلك اليمن أرضاً واسعة قابلة للإستصلاح ، فهناك مساحات شاسعة في كل من حضرموت الوادي والساحل ولحج وأبين والجوف ومأرب وساحل تهامة ، بالإضافة الى مساحات شاسعة داخل المحافظات الأخرى .

2 – الإستثمار في شبكات الري الزراعي ، ذلك إن شبكات الري الزراعي نوعان :

النوع الأول : – هي شبكات الري المطرية ، وهذه تحتاج الى جمعيات زراعية تستطيع جمع المزارعين وتقديم التمويلات المصرفية اللازمة لهم ، لأن كثيراً من السيول التي تتدفق على الأودية الزراعية تنساب الى البحرين العربي والأحمر دون الإستفادة منها الإستفادة المطلوبة .

النوع الثاني : – شبكات الري الصناعية التي تلازم الري بالمضخات ، وهذه الشبكات فردية محدودة يعاني أصحابها من عدم القدرة على توسيعها وتحديثها ، ويعاني أصحابها من عدم القدرة على إيجاد الضمانات اللازمة لأخذ التمويلات المالية ، وهم بحاجة لهيئة تقوم بتقديم الضمانات لهم مثل الجمعيات الزراعية أو الهيئات المحلية ، أو تقام هيئات خاصة بذلك مثل صندوق التشجيع الزراعي .

3 – الإستثمار المباشر ، وذلك بشراء الآلات الزراعية وبيعها مرابحة للمزارعين ، فالمعروف إن الزراعة الحديثة تعتمد بشكل أساسي على المعدات الزراعية مثل الحراثات والمضخات والجرارات الزراعية ، والمعروف إن القطاع الزراعي اليمني يحتاج الى نوع خاص من المعدات الزراعية ، بل إن القطاع الزراعي اليمني يحتاج الى نوع خاص من المعدات الزراعية تتناسب وطبيعة الأراضي الزراعية حاصة المدرجات الجبلية التي تحتاج الى تصميم معدات زراعية خاصة تتناسب وطبيعتها الجبلية .

4 – هناك فرصاً كبيرة في تمويل الحواجز المائية والخزانات المائية والسدود ، فالمعروف عن الحضارة اليمنية التي إشتهر بها اليمن السعيد كانت بسبب الزراعة التي إعتمدت على السدود ، ومن المستحيل أن تتحمل الحكومة وحدها مسئولية التنمية الزراعية ، ومن ثم لابد من إشراك القطاع المصرفي الذي يتمتع بفوائض مالية كبيرة .

5 – من اهم المجالات التي يمكن أن يسهم فيها القطاع المصرفي بفعالية أن تستثمر في التسويق الزراعي ، خاصة في جانبي إنشاء الأسواق الزراعية المنظمة ذات التنظيم الحديث ، وفي صناعة التعبئة والتغليف الزراعي ، فالمعروف عن السلع الزراعية اليمنية هي من أجود أنواع المنتجات الزراعية ، وتلقى رواجاً كبيراً في دول الخليج ، لكن هناك مشكلة أساسية تعاني منها وهي عدم القدرة على إعداد وتقيم وتغليف المنتجات الزراعية المعدة للتصدير ، وهذه المسألة تقف عائقاً امام تصدير المنتجات الزراعية الى الخارج .

6 – الإستثمار في تخزين المنتجات الزراعية المختلفة ، خصوصاً الخضروات والفواكه ، وكذلك في التخزين

---

[16] البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي لعام 2020م ، ص 78

[17] حسين ثابت فرحان ، عبد الله علي الطوقي ، واقع القطاع المصرفي وفرص الإستثمار الماحة أمامه ، مرجع سابق ، ص 6

الزراعي ، فالمعروف إن الزراعة تقوم على المواسم الزراعية ، ففي الموسم الزراعي يكون هناك وفرة من المنتجات الزراعية ، ونظراً لعدم القدرة على التخزين فإن كثيراً من المنتجات الزراعية يصيبها العطب ، أضف الى ذلك أسعارها تنخفض ، ومن ثم يتحمل المزارعون خسائر كبيرة ، وقد لا يكررون زراعة تلك المنتجات سنة أخرى .

7 – يمكن أيضاً للقطاع المصرفي أن يستثمر في وسائل النقل الزراعي ، فالمعروف إن المنتجات الزراعية أغلبها سريع التلف ، وبالتالي فهي تحتاج الى نقل سريع الى منافذ البيع والتوزيع .

8 – التصريف في الأسواق الزراعية ، ويمكن للجهاز المصرفي أن يستثمر في توفير وسائل النقل المختلفة الصغيرة منها والكبيرة ، والمسألة تحتاج فقط الى ترتيب نوع من الضمانات مع الجهات الضامنة مثل البنك الزراعي والجمعيات الزراعية أو الوحدات المحلية .

9 – هناك فرص أخرى للإستثمار في القطاع الزراعي وهي الصناعات الغذائية ، وقد سبق الذكر إن الزراعة تعتمد على المواسم ، حيث يكون هناك وفرة في المنتجات الزراعية ، فعلى سبيل المثال في المواسم الزراعية للبطاطس والطماطم والعنب يكون هناك وفرة في إنتاج تلك السلع فيؤدي ذلك الى إنخفاض أسعارها بصورة كبيرة ، فيترتب على ذلك خسارة كبيرة بتكبدها المزارعون ، ولهذا يمكن إقامة مصانع لتعليب مثل هذه السلع ، هذا من جانب ، ومن جانب يتم تصدير جزء كبير منها للخارج .

10 – هناك فرصة أخرى للإستثمار في الصويات والمحميات الزراعية ، وذلك إن بعض المنتجات الزراعية تحتاج لكي تنمو نمواً طبيعياً الى ظروف مناخية معينة ، وهذه الظروف قد لا تتوفر طوال السنة ، ولذلك لجأ العلماء والباحثون الى إيجاد أجواء صناعية عن طريق الصويات والمحميات الزراعية ، ويمكن للجهاز المصرفي أن يستثمر في إنشاء الصويات والمحميات الزراعية .

11 – تعمل البنوك الإسلامية وفق صيغ الإستثمار الإسلامي ، ومن هذه الصيغ صيغة بيع السلم ، حيث يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المزارعين إما مباشرة عن طريق الشراء المقدم لمنتجاتهم الزراعية ، أو عن طريق السماسرة والوكلاء الزراعيين ، واكثر ما تصلح هذه الصيغة في تمويل الفواكه مثل الحمضيات والتفاح والمانجو والحبوب بشكل عام ، كما تصلح في بعض أنواع الخضار مثل الطماطم والبطاطس والجزر .

12 – يمكن للجهاز المصرفي أيضاً أن يستثمر في البذور الزراعية وفي المبيدات الحشرية وفي الأسمدة الزراعية ، هي مستلزمات زراعية مطلوبة في السوق اليمني وبدأ الطلب عليها يتزايد خاصة مع بدء إنشاء المزارع الكبيرة وإستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة .

13 – يمكن للجهاز المصرفي أيضاً أن يستثمر في المزارع النموذجية ، وخاصة للمحاصيل الزراعية التي تصلح بلادنا لإنتاجها ولا تنتج في الوقت الحاضر مثل الزيوت وزيت النخيل وزيت دوار الشمس ، وهذه المحاصيل سوق تلقى رواجاً كون الطلب متوفر محلياً وخارجياً .

14 – تتمتع اليمن بميزة كبيرة في إنتاج القطن طويل التيلة في مناطق لحج وأبين وتهامة ، ويمكن للجهاز المصرفي أن يستثمر في زراعة القطن وحلجه ، وذلك بتمويل زراعة القطن وإنشاء المحالج المناسبة لحلج القطن ، وأعداده للسوق المحلي او التصدير للخارج ، بل عن الجهاز المصرفي يستطيع أن يسهم في تمويل معامل للغزل والنسيج لتصنيع الأقمشة القطنية الممتازة .

15 – يمكن للبنوك أن تستثمر في إنتاج الأعلاف الحيوانية ، حيث نجد إن جزءاً كبيراً من الأعلاف الحيوانية

وأعلاف الدواجن تستورد من الخارج مع إن موادها الخام متوفرة في اليمن ، ويتطلب الأمر إرادة قوية من القيادات المصرفية للولوج في هذا المجال .

والخلاصة إن القطاع المصرفي لدية فرصاً واسعة للإستثمار في المجال الزراعي ، والمسألة تحتاج لعناصر مهمة في هذا الشأن أهمها :

– إيجاد سياسة مالية وإئتمانيه تشجع البنوك وتدفعهم للإستثمار في القطاع الزراعي .

–إيجاد سياسة زراعية مناسبة تستوعب الإستثمارات المصرفية وتدعم سلامتها عن طريق النظم والقوانين ، وعن طريق إيجاد أطراف ضامنة للتمويلات الزراعية ، ويمكن أن تلعب الهيئات المحلية أو الوحدات المحلية في الحكم المحلي دوراً بارزاً في مسألة الضمانات المقدمة للبنوك ، بل إن الوحدات المحلية يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في الدراسات الأولية للمشروعات الزراعية التي يمكن أن تمولها المصارف ، وستكون الوحدات المحلية أقدر على معرفة جدوى تلك المشروعات من عدمه .

3 – 1 – 2 : – الفرص الإستثمارية المتاحة في قطاع الأسماك : –

تتمتع اليمن بشريط ساحلي على البحرين والأحمر يبلغ طولة حوالي 2500 كيلو ، كما تتمتع اليمن بتنوع سمكي كبير ، بل إن هناك أنواعاً من الأسماك المطلوبة للأواق الدولية تتوفر بكثرة في المياه الإقليمية اليمنية ، ومن ثم يمكن للبنوك الإستثمار في هذا المجال ومن أهمها :

1 – الإستثمار في تمويل قوارب الصيد ، فمن الملاحظ إن قوارب الصيد التي يستخدمها الصيادون بدائية ، كما إن قدرتها على الإصطياد في المياه العميقة محدودة ، ومن ثم ستكون هناك فرصة للإستثمار في تحديث أسطول الصيد اليمني ، ومن الناحية العملية سيكون هناك عائق كبير وهو توفير الضمانات للتمويل ، ويمكن أن تكون الضمانات إما فردية من قبل كل صياد أو جماعية عن طريق جمعيات الصيادين ، أو عن طريق الوحدات المحلية أو عن طريق هيئة تنشئها الحكومة ، لذلك يكون لها فروع في المدن الساحلية .

2 – الإستثمار في تسويق الإنتاج السمكي ، وذلك من خلال إنشاء ثلاجات التبريد والتجميد لحفظ الأسماك وتسويقها الى مختلف محافظات الجمهورية .

3 – هناك فرصة أخرى في هذا المجال ، وهي تمويل إنشاء مخازن تبريد وإعداد السمك للتصدير ، فالمعروف إن عملية تصدير المنتجات السمكية تخضع لمواصفات ومقاييس صحية عالمية ، وحتى يتوفر ذلك المصدر اليمني فلابد من توفير إستثمارات مناسبة لتوفير البيئة الإستثمارية لتخزين وإعداد السمك للتصدير للخارج ، بل إن العالم وصل في تلك التقنية الى أن يصدر السمك حياً تحت ظروف صحية معينة .

4 – لقد تطورت الصناعات السمكية في الوقت الحاضر ، واليمن من الدول التي تمتلك ثروة سمكية هائلة في شريطها الساحلي على البحرين الأحمر والعربي ، لكن في الواقع ليس لديها صناعات سمكية تتناسب وحجم الثروة السمكية اليمنية وجودتها ، وحجم الطلب الداخلي والخارجي عليها ، والأمر هنا يحتاج الى توفير بيئة إستثمارية مناسبة يطمئن لها المستثمرون .

3 – 2 : – الفرص الإستثمارية المتاحة أمام القطاع المصرفي في القطاع الصناعي : –

تتمتع اليمن بكثافة سكانية مناسبة ورقعة جغرافية متنوعة الموارد والطقس ، وكثافة في اليد العاملة الرخيصة

ذات المهارة المناسبة الى حد ما ، ومن ثم فإن اليمن مؤهلة لقيام نشاط صناعي كبير ، خاصة وإن هناك فرصة لتصريف فائض الإنتاج في أسواق الدول المجاورة في القرن الإفريقي وفي دول الخليج العربي ، بالإضافة الى السعة النسبية للسوق الداخلية اليمنية ذات معدل الإستهلاك العالي .

ولا يمكن حصر الفرص الإستثمارية في القطاع الصناعي لكثرتها ، ولكن يمكن الحديث عن فرص الإستثمار في مجموعات صناعية معينة داخل القطاع الصناعي كالتالي :

1 – هناك فرص كبيرة للقطاع المصرفي للإستثمار في معالجة مواد البناء ، فالمعروف إن اليمن بلد بكر لا يزال في بداية مراحلة التنموية ، ومن ثم فغن هناك فرصاً للإستثمار في مواد البناء وخاصة في المواد البلاستيكية للكهرباء والسباكة والبلاد بأنواعها ، والمواسير البلاستيكية والحديدية والأسلاك بأنواعها ، ومصانع الطوب الإسمنتي والطيني بأنواعها .

2 – هناك فرص لتمويل الصناعات الحديدية ، فاليمن في أول مراحل البناء ، ومن ثم فهو يحتاج الى إسنهلاك مزيد من المنتجات الحديدية سواء ما يتعلق منها بالحديد المخصص للبناء كالأسياخ الحديدية ، وكذلك حديد الصناعات الأخرى كالأبواب والشبابيك والهناجر والمخازن الحديد ، وغير ذلك من الصناعات الفرعية التي تعتمد على منتجات الحديد والصلب.

3 – تمويل الصناعات الحرفية ، فالمعروف إن كثيراً من الدول المتقدمة بدأت نهضتها الصناعية معتمدة في بداية نهضتها على الصناعات الحرفية المتواضعة ، ثم تطورت تلك الصناعات بفعل الزمن وبفعل التطوير المستمر حتى أصبحت على ما نراها في وقتنا الحاضر ، واليمن من الدول النامية التي يمكن أن تتطور فيها الصناعات الحرفية إذا وجدت رعاية وتمويل ، فكم من صاحب صنعة حرفية لا يستطيع أن يستفيد منها ويفيد البلد بسبب عدم قدرته على إستغلال تلك الحرفة بسبب عدم قدرته على توفير ضمانات التمويل .

4 – يمكن للجهاز المصرفي أن يستثمر في صناعة الادوات المنزلية ، ذلك إن اليمن من الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، وفوق ذلك هناك معدل نمو سكاني مرتفع (4 %) سنوياً ، وسن الزواج في اليمن منخفض بالقياس الى المتوسط العالمي ، ومن ثم فإن هناك تفريخ للأسر ، وهذا بدورة سيشكل طلباً كبيراً على الأدوات المنزلية .

5 – يمكن أيضاً للقطاع المصرفي أن يستثمر في صناعة الأثاث ، فالملاحظ أن الطلب مرتبط أيضاً بالتفرع الأسري خاصة الأثاث المنزلي ، كما يلاحظ أن هناك أثاث صناعة محلية بدأ يأخذ مكانة في السوق خاصة الأثاث المنزلي ، ومعنى ذلك أن اليد العاملة اليمنية قادرة على تطوير هذه الصناعة إذا وجدت التمويل اللازم ، ويمكن للبنوك أن تقوم بذلك الدور إذا وجدت الترتيبات اللازمة لتوفير الضمانات .

6 – هناك مجال صناعي موات ، وهو مجال الصناعة الغذائية ، فالمعروف إن هناك شركات يمنية تنتج بعض الأدوية وهي محدودة لا تشكل سوى 10 % من حجم الطلب على الدواء ، ومن ثم فإن هناك فرصة كبيرة لتمويل الصناعات الدوائية خاصة وأن تجربة الصناعات الدوائية تعد ناجحة ويمكن البناء عليها لتشمل أنواع الأدوية وفقاً لمتطلبات وإحتياجات السوق اليمنية والسوق الخارجية للدول المجاورة .

7 – من القطاعات الصناعية التي لم تلجها اليمن حتى هذه اللحظة صناعة السيارات ، ورغم إن هذه النوع من الصناعات تعد متطورة نسبياً قد لا يتناسب مع قدرة رجال الأعمال اليمنيين ، إلا إنه يمكن أن يتبع فيه نفس

السياسات التي إتبعتها الدول النامية حيث بدأت صناعة السيارات بالتجميع ثم بعض قطع الغيار تدريجياً حتى الوصول الى صناعة السيارات بشكل كامل ، ويمكن للمصارف أن تمول هذا النوع من الصناعات وسيكون مجالاً واسعاً للإستثمار .

3 – 3 : – الفرص المتاحة للقطاع المصرفي للإستثمار في قطاع الإنشاءات : –

لا يزال قطاع الإنشاءات من القطاعات الواعدة في مجال الإستثمار ، وكما سبق الذكر فإن اليمن من الدول ذات الحداثة في مجال التنمية الإقتصادية ومن ثم فإن هناك فرصاً كبيرة للإستثمار في مجال الإنشاءات من اهمها :

1 – الإستثمار في مجال تمويل المساكن ، حيث يلاحظ إن هناك طلباً كبيراً على السكن ، يمكن أن يكون ذلك الطلب فرصة للبنوك للإستثمار في مجال إنشاء المساكن بشكل عام ، فالملاحظ من خلال الإحصائيات إن إستثمارات البنوك في المجال العقاري محدودة جداً ، إذ لا تشكل القروض المقدمة من البنوك لقطاع الإنشاءات سوى (7،10 %) من حجم قروضها وهي نسبة متواضعة بالقياس الى حجم الطلب على السكن ، ويمكن للبنوك الإستمرار في مجال بناء المدن السكنية والتي تلاقي رواجاً كبيراً خاصة وإن هناك تجارب لبعض البنوك في هذا المجال مثل بنك الإسكان وبنك سبأ الإسلامي ، ويمكن أن تدخل البنوك في محفظة إستثمارية عقارية واحدة في مجال المدن السكنية .

2 – هناك فرصاً أيضاً في مجال بناء المساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود .

3 – في مجال إنشاء الأبراج السكنية والمكاتب التجارية يمكن للبنوك أن تستثمر في هذا المجال ، ويمكن للبنوك الإستفادة في مجال الإستثمار العقاري في الدول المجاورة وخاصة دول الخليج .

4 – هناك فرصاً للبنوك في الدخول في إتفاقيات مع الجهات الحكومية في بناء المدن السكنية للعاملين في تلك الجهات بضمانة الحكومة ، وعن طريق إستقطاع جزء من رواتبهم ، وهذه السياسة معمول بها في الكثير من الدول .

3 –4 : – الفرص المتاحة أمام القطاع المصرفي في مجال الخدمات : –

إن مجال الخدمات مجال واسع ، وهذا المجال كغيرة من المجالات لايزال فيه فرصاً واسعه لعل اهمها :

1 – في مجال الخدمات التعليمية ، يمكن للبنوك ان تستثمر في إنشاء المنشئات التعليمية مثل المدارس الخاصة والمعاهد الفنية والتقنية الخاصة والكليات والجامعات الخاصة ، وهي ذات مجال واسع خاصة بعد ان فتحت الحكومة المجال امام القطاع الخاص للإستثمار في القطاع التعليمي .

2 – في مجال الصحة ، وهناك فرصاً واسعة ، بالإضافة الى الإستثمار في مجال الصناعات الدوائية التي ذكرناها سابقاً ، وهناك أيضاً فرصاً واسعة للإستثمار في المستشفيات والمراكز الصحية وخاصة في المستشفيات النموذجية ، كما هو الحال في المستشفى السعودي الألماني ، ومستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا ، وستظل الفرص متاحة في هذا المجال لأكثر من عشرين سنة في المستقبل ، نظراً لقلة عدد المستشفيات المقامة حالياً وكثرة السكان وإنتشار الامراض والأوبئة .

3 – هناك فرصاً إستثمارية في القطاع السياحي ، فالمعروف إن اليمن تتمتع بجذب سياحي كبير سواء من حيث

التنوع الجغرافي ، أو من حيث الطقس ، او من حيث الآثار المتوفرة ، لكن اليمن يعاني في نفس الوقت من ضئالة المنشئات والتجمعات السياحية ، ويمكن للبنوك ان تستثمر في هذا المجال ، وهو مجال يكبر مع مرور الزمن .

4 – هناك أيضاً فرصاً امام البنوك للإستثمار في مجال النقل والمواصلات والإتصالات ، وهي من المجالات المربحة خاصة في مجال الإتصالات والنقل البري والنقل الجوي .

5 – ومن مجالات التي ستكون مناسبة للإستثمار أيضاً هو مجال الإستثمار في سوق الأوراق المالية عند إنشائها و فالمعروف إن البنوك تلعب دوراً إيجابياً كبيراً في تنشيط عمل البورصة وفي الخدمات المالية بشكل خاص ، ففي مجال البورصات يمكن للبنوك أن تنشط عمل البورصة وتستثمر فيها من جانبين ، الجانب الأول هو إنزالها لجزء من أسهمها للإستثمار في البورصة ، والجانب الآخر هو مضاربتها على الأوراق المالية في البورصة .

النتائج والتوصيات : –

أولاً :– النتائج : – إنطلاقاً من التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث ، وبعد محاولة معالجة جوانب الإشكالية العامة ، وبعد تحليل الموضوع ومناقشته في المباحث السابقة ، تمكننا من تسجيل جملة من النتائج أبرزها ما يلي:

1 – إتضح من الدراسة محدودية الإنتشار الجغرافي للبنوك في اليمن ، وإستحواذ خمس محافظات على حوالي 74% من إجمالي عدد فروع البنوك العاملة في اليمن .

2 – تبين الدراسة إنخفاض حجم الودائع بالعملات الاجنبية بسبب ضعف ثقة المودعين بالجهاز المصرفي وخشيته من تعرض البنوك للمخاطر ، كما تعزف البنوك عن قبول الودائع بالعملات الأحبية بسبب الصعوبات التي تواجهها في نقل العملات الاجنبية المتراكمة لديها الى حساباتها في البنوك خارج اليمن .

3 – إظهرت الدراسة إنخفاض بسبة الودائع لأجل والإدخارية الى إجمالي ودائع البنوك التجارية والإسلامية بسبب صعوبة الوضع المالي للمودعين أفراداً ومؤسسات ، وفي المقابل إرتفعت نسبة الودائع تحت الطلب ، وهو ما أضعف القطاع المصرفي في فتح الإئتمان متوسط وطويل المدى ، ودعم النمو الإقتصادي .

4 – كشفت الدراسة عن الإئتمان المقدم الى القطاع الخاص من الأنشطة الإنتاجية والخدماتية أكثر كفاءة من الإئتمان المقدم الى الموازنة العامة الذي يتجه في الغالب لصالح النفقات الإستهلاكية ، كما إن البنوك التجارية والإسلامية وجهت معظم قروضها نحو الإئتمان الحكومي قصير الأجل (أذون خزانة ، سندات ، صكوك إسلامية).

5 – إن إجمالي أصول البنوك التجارية والإسلامية موجودة في شكل أصول خارجية خالية من المخاطر ، و59 % في شكل أوراق مالية حكومية وأرصدة لدى البنك المركزي .

6 – يتبن من الدراسة عن المصارف المحلية تمكنت من تفعيل نشاطها المصرفي ، وتزايدت أصولها من سنة لأخرى ، حيث بلغ إجمالي الأصول للمصارف المحلية في عام 2021م (631،1) مليار ريال ، وبلغت في عام 2021م (1079،8) مليار ريال بزيادة قدرها 448،7 مليار ريال ، بنسبة زيادة قدرها 71 % وهذا المؤشر يعكس تزايد نشاط القطاع المصرفي من سنة لأخرى.

7 – أوضحت الدراسة إرتفاع نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 17،5 % عام

2012م الى 29،1 % عام 2021م وبعدل نمو متوسط بلغ 46،59 % وإرتفعت نسبة نمو الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي من 20،30 % عام 2015م الى 29،00 % عام 2021م ، وبمعدل نمو متوسط بلغ 16،28 % ، وهذه النسب والمعدلات تعكس إرتفاع الميل المتوسط لحجم الودائع ، وفاعلية المصارف في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي .

8 – لوحظ من الدراسة عن درجة نمو الودائع بلغت اعلى قيمة لها في عام 2019م بنحو 9،57 % ويعود هذا الإرتفاع الى زيادة رأس المال والإحتياطيات للمصارف ، والملاحظ أيضاً عن مرونة الودائع إنخفضت الى 8،9 % في عام 2016م بسبب الحرب .

9 – كشفت الدراسة الى إن حجم الودائع في المصارف التجارية إرتفعت من 225،3 مليار ريال عام 2012م الى 1325،2 مليار ريال عام 2021م ، كما إرتفعت نسبة الودائع في المصارف ذاتها الى إجمالي القطاع المصرفي اليمني للفترة ذاتها من 39 % عام 2012م الى 60 % عام 2021م ، وبالمقابل إرتفع معدل نمو الودائع في المصارف التجارية من 23،33 % عام 2012م الى 31،75 % عام 2020م ، كما عن حجم الودائع في المصارف الإسلامية إرتفعت من 155،2 مليار ريال عام 2012م الى690،5 مليار ريال عام 2021م ، وإتجهت نسبة ودائع المصارف الإسلامية الى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي اليمني نحو الإرتفاع خلال الفترة ذاتها من 27 % عام 2012م الى 31 % عام 2021م .

10 – أظهرت الدراسة عن مساهمة المصارف في تمويل قطاع الزراعة والأسماك بلغ في عام 2012م 916،95 مليون ريال ، لتصل في عام 2021م الى 5815،35 مليون ريال عام 2021م ، وبلغت إجمالي مساهمة المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في القطاع الزراعي والسمكي خلال الفترة 2012م – 2021م 20460،73 مليون ريال ، ولم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع سواء بنسبة 2،7 % من إجمالي تمويل المصارف للقطاعات للمشاريع التنموية ، وتعكس لنا هذه المؤشرات إن المصارف ساهمت في تمويل المشاريع في قطاع الزراعة والأسماك ولكن بصورة ضئيلة .

11 – بينت الدراسة إن المصارف ساهمت في تمويل القطاع الصناعي في عام 2012م ب 1195،56 مليون ريال ، وإرتفع عام 2021م الى 46388،55 مليون ريال ، وبلغ إجمالي مساهمة المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في القطاع الصناعي خلال الفترة 2012م – 2021م 139502،10 مليون ريال ، وبلغت نسبة مساهمته 18،5 % من إجمالي تمويل المصارف لقاعات المشاريع الإستثمارية .

12 – أوضحت الدراسة إن مساهمة المصارف في تمويل قطاع البناء والتشييد بلغ في عام 2012م 2850،77 مليون ريال ، وإرتفع في عام 2021م الى 72538،05 مليون ريال ، وبلغ إجمالي مساهمة المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في قطاع البناء والتشييد خلال الفترة 2012م – 2021م 117087،08 مليون ريال ، وبلغت نسبة مساهمته 15،5 % من إجمالي تمويل المصارف لقطاعات المشاريع الإستثمارية .

13 – إتضح من الدراسة إن مساهمة المصارف في تمويل القطاع التجاري بلغ في عام 2012م 4287،53 مليون ريال ، وإرتفع في عام 2021م الى 144553،65 مليون ريال ، وبلغ إجمالي مساهمة المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في القطاع التجاري خلال الفترة 2012م – 2021م 478945،70 مليون ريال ، وبلغت نسبة مساهمته 63،3 % من إجمالي مساهمة تمويل المصارف لقطاعات المشاريع الإستثمارية .

14 – كشفت الدراسة عن لدى القطاع المصرفي العديد من الفرص الإستثمارية في جميع القطاعات الإقتصادية دون إستثناء سواء في القطاع السلعي أو في القطاع الخدمي ، لكن توجد العديد من المعوقات التي تؤدي الى إرتفاع المخاطر التي تواجهها المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية في مختلف القطاعات .

ثانياً:– التوصيات:– بعد إستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنه بناءاً على ذلك نوصي بما يلي :

1 – توجيه السياسات النقدية والإئتمانية الى تشجيع القطاع المصرفي للإستثمار في نختلف القطاعات الإقتصادية التي تخدم عملية التنمية .

2 – على البنوك الإهتمام المتزايد في جذب الودائع المحلية والأجنبية وإعادة توجيهها نحو الإستثمار في مختلف القطاعات وترشيد التمويلات المصرفية نحو الإستثمارات الحقيقية التي تساعد على تحسين إقتصاد البلد ، وتحقيق الوفورات الإقتصادية المتنوعة .

3 – تشجيع سياسة الإنتشار المصرفي بهدف زيادة إحتمالية الوصول الى العملاء الجدد الى جانب إتباع سياسة إدخارية تلائم الإقتصاد اليمني ، وإعتماد اوعية إدخارية جديدة لجذب المزيد من المدخرات .

4 – ينبغي زيادة رأس مال المصارف التجارية والإسلامية والإعتماد علية في الإستثمارات التنموية .

5 – إنشاء محافظ إستثمارية تشترك فيها المصارف الإسلامية اليمنية للإستثمار في مجال المضاربة والمشاركة والسلم لتوزيع المخاطر بين المصارف ، نظراً لإرتفاع مخاطر الإستثمار في هذه الصيغ ، وسيشكل هذا المسلك تفعيلاً لدور البنوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية .

6 – ينبغي على البنوك إستغلال الفرص الإستثمارية المتاحة في القطاعات الحقيقية مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الإنشاءات ، وكذلك في قطاع الخدمات مثل التعليم والصحة والكهرباء والمياه .

7 – على البنوك أن تستغل كافة مواردها وذلك بالبحث عن فرص إستثمارية مناسبة حتى لا تتعطل الموارد المالية للبنوك ، حيث لوحظ إن البنوك لا توظف أكثر من 28 % من مواردها المالية ، وذلك واضح من تقارير البنك المركزي وتقارير البنوك نفسها .

8 – لابد من توافر الإرادة القوية لدى القيادات المصرفية خصوصاً كبار المساهمين للإستثمار في الاجل الطويل الذي يخدم عملية التنمية ، وعدم التركيز على الإستثمارات قصيرة الأجل كما هو حاصل الآن في التركيز على القطاع التجاري .

9 – على الحكومة أن تسعى الى إيجاد البيئة المحفزة للإستثمار ، من خلال تهيئة بيئة ومناخ الإستثمار، وتقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات المالية .

10 – الإهتمام بتشجيع ودعم الصناعات الصغيرة ، فهذا المجال من اهم المجالات التي ستسهم في تفعيل الإستثمار والحد من البطالة ، ويزيد من الدور التنموي للمصارف في تحقيق التنمية الإقتصادية .

11 – إعفاء البنوك من الإحتياطي النقدي فيما يخص الودائع الإستثمارية ، وإمكانية إخضاع الحساب الجاري لذلك وفق سياسة البنك المركزي .

12 – على البنوك إنشاء صناديق إستثمار متخصصة تمكنها من الإحتفاظ بالموارد لفترة أطول ، كصناديق بناء المساكن وصناديق تمويل الصادرات وصناديق بناء وتمويل مشاريع البنى التحتية .

13 – ضرورة إنشاء سوق مالية في اليمن كي تسهم في تطوير إستخدام الاوراق المالية ، بما يحفز البنوك على تعبئة وتوظيف الموارد ، والعمل الجاد على إصدار الأوراق المالية من صكوك وشهادات وإيداع وغيرها .

14 – إلزام البنوك التجارية بتخصيص نسبة 1 % من مواردها يوجه لتمويل زراعة الحبوب على أن تخصم هذه النسبة من إحتياطيات البنوك المودعة لدى البنك المركزي ، والإستفادة من تجربة التمويل الزراعي بصيغة السلم في السودان ، والتمويل الزراعي في البلدان التي حققت إكتفاءاً ذاتياً كسوريا وتركيا .

المصادر والمراجع : –

1 – أرفق محمد سعد شرهان ، تطور النشاط المصرفي في البنوك اليمنية خلال الفترة 2000م – 2017م ، مجلة جامعة البيضاء ، المجلد (2) ، العدد (2) أغسطس 2020م .

2 – أبو إدريس ، عبد الباقي عمر ، دور الجهاز المصرفي في إستقطاب الموارد المالية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة القراءان الكريم والعلوم الإسلامية ، السودان ، 2009م .

3 – الأسرج حسين عبد المطلب حسين ، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الإدخار في مصر ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة بنها ، مصر ، 2001م .

4 – البراوي شعبان محمد غلام ، بورصة الاوراق المالية من منظار إسلامي ، دراسة تحليلية نقدية ، دار الفكر ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2001م .

5 – البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة للأعوام (2012م – 2021م) .

6 – بسيم قائد عبدة العريقي ، أداء البنوك العاملة في اليمن ودورها في التنمية الإقتصادية ، كلية التجارة ، جامعة عدن ، 2009م .

7 – بشير أنفال ، نور عنقره ، الوسائل الإسلامية لجذب المدخرات في القطاع المصرفي ، دراسة تطبيقية على السودان رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة القراءان الكريم والعلوم الإسلامية ، السودان ، 2003م .

8 – حسن ثابت فرحان ، عبد اللة علي الطوقي ، واقع القطاع المصرفي وفرص الإستثمار المتاحة ، مجلة الدراسات الإجتماعية ، العدد (27) ، يوليو – ديسمبر 2008م .

9 – دغار رشدي ، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية ، جامعة الحاج خضر ، باتنه ، الجزائر ، 2007م .

10 – خضير فاروق إبراهيم ، الإئتمان المصرفي وعلاقته بالإدخار والإستثمار ، مجلة المدير العربي ، العدد(94) ، مصر ، 1986م .

11 – سعد عبد اللة احمد قاسم ، دور المصارف الإسلامية في جذب المدخرات وإستثمارها في اليمن ، الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا ، 2011م .

12 – عبد اللة علي الطوقي ، أساليب تمويل الإستثمارات في المصارف اليمنية المخاطر والحلول والمقترحات ، مجلة الناصر ، العدد السابع ، يوليو – ديسمبر 2014م .

13 – مصطفى إبراهيم محمد ، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية ، دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأمريكية المفتوحة ، القاهرة ، 2006م .

14 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجمهورية اليمنية ، المستجدات الإقتصادية والإجتماعية في اليمن ، العدد (17) ، أغسطس ، 2020م .